

الشرح المطول على زاد المستقنع - كتاب الطهارة للشيخ أحمد بن عمر الحازمي 23

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد. ولا زال الحديث في بيان نوافض - [00:00:01](#)

الوضوء شرعننا في ذكر الناقظ الاول الناقظ الثاني قد عدها المصنف رحمة الله تعالى على ما هو المشهور من مذهب الحنابلة ثماني والاول منها ما خرج من من سبيل وذكرا ان هذا عام في المعتاد وغيره المعتاد ما خرج من سبيل - [00:00:28](#)

المراد بالسبيل هنا الطريق او مخرج البول او الغائط مراد بالغائط العذرة الا من حدته دائم فلا يبطل وضوءه بالحدث الدائم للحرج مشقاوه المذهب ومذهب كثير من من السلف فكل ما خرج من السبيلين مخرج البول او الغائط سواء كان معتادا او غير - [00:00:48](#)

ومعتاد سواء كان طاهرا او آنجلسا سواء كان جافا او غير ذلك يعتبر من من النواقظ وغير المعتاد هذا محل خلاف بين اهل العلم الامام مالك رحمة الله تعالى لا يوجب منه الوضوء خلافا الائمة الثلاث والناقض الثاني خارج - [00:01:08](#)

من بقية البدن. فكل ما خرج من بقية البدن يعني سوى مخرج البول والغائط. فاما ان يكون بولا او غائط او غيرهما. فان كان بولا او واعطا قليلا كان او كثيرا يعتبر من من النواقض. لعموم قوله صلى الله عليه وسلم - [00:01:28](#)

ولكن من بول ووائض. وان كان غير البول والغائط حينئذ من يكون طاهرا واما ان يكون نجلسا. فالطاهر كثير واليسير لا يكون ناقضا باتفاق. لا يكون ناقضا باتفاق. واما النجس هذا من يكون يسيرا واما ان يكون - [00:01:48](#)

كثيرا فان كان يسيرا كذلك لا يكون ناقضا وهذا محله وفاق. وان كان كثيرا نجسا هذا محله خلاف بين اهل العلم وبعض اهل العلم والمذهب ومذهب الحنفية انه ان كان كثيرا نجسا بهذين - [00:02:08](#)

يعتبر من من النواقض وما عداهما ان تخلف الاول او الثاني لا يعتبر من من النواقض واستدلوا بالحديث الذي ذكرناه سابقا ان النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضا وكذلك بحديث الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان تتوضأ لكل آنه - [00:02:28](#)

ودم عرقه قال انه دم عرقه وكل الدماء التي تخرج من الانسان حينئذ تكون من اه دماء العروق. واجبنا عن بانه لا يدل على وجوب الوضوء من الخارج النجس. اولا هذا مبني على ان القيء يعتبر - [00:02:48](#)

وهو مذهب الائمة الاربعة انه نجس حينئذ قوله قاء فتوضا دل على ان سبب الوضوء هو هذا القيء لكن النبي صلى الله عليه وسلم اقل احواله انه يحمل على النذر وليس فيه ان هذا الوضوء واجب ومنترب على - [00:03:08](#)

متى القيد؟ او كثيرا نجسا غيرهما اي غير البول والغائط وذكرنا الفرق بين الكثير والنجلس قال زوال العقل وزوال العقل يعني الناقض الثالث زوال العقل زوال بمعنى اه ستر ولا - [00:03:28](#)

يريد الزوال الذي هو الزوال بالكلية لانه لم يذكر التغطية كما سيأتي زوال العقل العقل هذا مصدر عقل يعقل عقله فهو عقل يراد به القوة التي بها يعقب وعلوم واعمال تحصل بذلك وهو غريزي كما قال - [00:03:48](#)

في المطلع والعقل غريزة كالنور يقذف في القلب فيستعد لادراك الاشياء. كالنور يقذف فيه القلب فيستعد لادراك الاشياء هذى كلها امور مستنبطة ليس فيها وحي دليل هو امر غيبى لكن اجهته بعض اهل العلم فذكروا - [00:04:08](#)

وان العقل نور كما هو الشأن فيه في الروح ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربك كذلك شأن شأن العقل وله اتصال بالدماغ له

اتصال بالدماغ. واختلفوا في محل العقل هل محله الرأس؟ او محله يعني الدماغ او محله القلب. اكثر اصحاب الامام احمد -

00:04:28

رحمه الله على ان محله القلب وهذا ظاهر نصوص الوحيدين. وقيل الدماغ وقيل في القلب وله اتصال بالدماغ وهذا رجحه في مختصر التحرير. ويقوى ويضعف يعني يكون قوياً فيدرك الخفايا ويضعف - 00:04:48

لا يدرك الامور الظاهرة لا يدرك الامور الظاهرة. زوال العقل هذا العقل الذي هو غربي ونور يقذف في فيستعد لادراك الاشياء قد يزول وزواله نوعان. اما زواله بالكلية من اصله وذلك الجنون ونحوه - 00:05:08

بذهابه كله بجنون او برسام كما قالوا او انه يبقى ولكن يغطى. وتغطيته حينئذ تكون اغماء او سكر او دواء او نوم او غيرها. حينئذ اما ان يزول بالكلية واما ان يزول لكن لا بالكلية وانما - 00:05:28

يغطى هو باق ولكنه ييسر بالنوم مثلاً حينئذ عقله معه ولكنه لا يدرك ولكنه لا زوال العقل قال المصنف هنا انه ناقض من نواقض الموضوع. فان كان الزوال بنحو برسام او اغماء او سكر فحكى اهل العلم - 00:05:48

الاجماع على انه من نواقض الموضوع. اذا زال العقل بجنون او اغماء او سكر فان الموضوع ينتقض اجماعاً ابن المنذر رحمه الله تعالى واجمعوا على ايجاد الطهارة على من زال عقله بجنون او اغماء. وحك - 00:06:18

النويي كذلك الاجماع على على ذلك. فان كان بنوم وهو مغایر لما سبق فهذا محل نزاع كما كما سيأتي اذا كما قال ابن قدامة رحمه الله زوال العقل على ضربين بنوم او غيره بنوم وغيره. واما غير النوم وهو - 00:06:38

والجنون والاغماء والسكر وما اشبهه من الادوية المزينة للعقل فينتقض الموضوع يسيره وكثيره اجماع لا يفرق بينه جنون يسير وجنون كثير. ولا سكر قليل ولا سكر كثير ولا اغماء قليل ولا - 00:06:58

وماء كثير بل الحكم واحد. لانه حدث واذا كان حدثاً قالوا او مظنة الحدث. فإذا كان كذلك حينئذ غالب جانب جانب والمظنة قال ابن المنذر اجمع العلماء على وجوب الموضوع على المغمى عليه على المغمى عليه. ولماذا؟ لانه جاءت الاحاديث - 00:07:18

كما سيأتي ان على النائم الموضوع ولكن من بول وغازط ونوم. فإذا كان النائم معه عقله ولكنه غطى وستر فحينئذ واجب عليه الموضوع فحينئذ من باب اولى انه يجب على من زال عقله به - 00:07:38

بالكلية فترتيب النقض على النوم تنبئه على انه يجب ما هو اكل منهم. ولذلك قال ابن قدامة ولا هؤلاء وحسهم لان هؤلاء حسهم ابعد من حس النائم. النائم لو نبه انته و معه عقله ولكنه ستر - 00:07:58

والجنون والمغمى عليه في العصر انه لو نبه لا ينتبه. اذا حسهم ابعد من حس النائم. بدليل انهم لا ينتبهون الانتباه ففي ايجاب الموضوع على النائم تنبئه على وجوبه بما هو اكل منه. ولا شك ان الجنون ونحوه - 00:08:18

اكدوا من من النوم. قال هنا زوال العقل. قال الشارع اي تغطيته. اي تغطيته. ففسر الزوال باللغطية حينئذ اللغطية قد تكون مع زوال العقل بالكلية كالجنون وقد لا تكون وانما هو ساتم. وصوبه في الحاشية قال صوابه - 00:08:38

او تغطية او تغطية كما هو عبارة المنتهي والاقناع. والسبب في ذلك انه يذكرون زوال العقل ومعه تغطية فيقال الناقض الثالث زوال العقل او تغطيته. والمصنفون صاحب الزاد حذف الجملة الثانية او تغطية - 00:08:58

حينئذ لابد من ادخالها في قوله زوال العقل. لان النوم لم ينزل عقله. وانما ستر حينئذ لابد من ماذا؟ ادخال النوم ونحوه في قول زوال العقل. فان صحت هذه النسخة نسخة الروظ - 00:09:18

قوله اي تغطيته حينئذ يقال بان قوله زوال هذا عام. يكون من باب التوسعة والمجاز. حينئذ زوال العقل اي ستر العقل. وستره قد يكون مع زواله بالكلية من اصله. وقد يكون مع وجوده. فلا اشكال حينئذ - 00:09:38

فيجب بانه اراد بزوال الغلبة على العقل. ولم يقل ارتفاعه ليعلم ما ما ذكروا وان كان فيه. وان كان فيه تجوز وخرج بزوال العقل النعاس. النعاس هذا كما سيأتي انه لا لا يفقد معه العقل بل معه الحاسة. يعني يدرك - 00:09:58

بحاسة سمعه وقد لا يسقط بصره فيدرك ببصره كذلك وحينئذ حواسه معه بخلاف النائم. وحديث النفس النشوة السكر فلا نقضى بها

فلا نقضى بها. ومن علامات النعاس التي يميّز بها عن النوم انه يسمع كلام الحاضرين. قالوا - 00:10:18
ان سمع كلام الحاضرين وفهمه فليس بنائم. وان سمعه ولم يفهمه فهذا في اول النوم او ما بالنعاس النوم قالوا في هذه غشية ثقيلة تقع على القلب تمنع المعرفة بالأشياء - 00:10:38

تمنع المعرفة بالأشياء. غاشية ثقيلة تقع على القلب لانه محل الادراك. تمنع من ادراك الاشياء. فحينئذ في النوم زوال للحواس. يعني لا يدرك معه ابدا. باي حاسة من من الحواس. اذا هو - 00:10:58

خلاف النعاس النعاس يبقى معه حواسه او بعض حواسه. واما النوم فلا. ولذلك قال في الحاشية والنوم فترة طبيعية تحدث للانسان تمنع الحواس من العمل. وهذا التعريف يكاد يطبقون عليه. فقهاء قبل خلاف - 00:11:18

في مسألة النوم هل هو ناقض او لا؟ النوم غاشية ثقيلة لا يدرك المرء او النائم بحواسه شيئا والنعاس يكون معه معه حواس. حينئذ يرد السؤال هل يسمى النعاس هذه مسألة قبل الولوج؟ هل يسمى النعاس - 00:11:38

نوما او لا حينئذ ان سمي نوما حينئذ لابد في التفصيل في مسألة النوم فيعم ما تسقط معه الحواس وما لا تسقط. ولكن المشهور ان النعاس مغایر للنوم. فالنعاس مغاير للنوم لأن العقل لم يسر بالكل - 00:11:58

ولأن بعض حواسه معهم بخلاف النوم. اذا زوال العقل قلنا هذا على ضربين. نوم وغيرهم. ولو قال زوال العقل او تغطيته لكان اولى. عبارة المنتهي وشرحه زوال عقلي كحدوث - 00:12:18

جنون او برسام كثيرا كان او قليلا اجماعا هذا لا خلاف فيه في اليسير او تغطيته اي العقل سكر او اغماء او دواء حتى بنوم. فالنوم حينئذ يعتبر مزيلا للعقل لكن لا باصله وانما هو ساتر - 00:12:38

عليه. قال النووي رحمه الله تعالى في حديث صفوان ولكن من غائب وبول ونوم قال ثبت هذا الحديث بسانيد صحيحة. وما ذكر من الجنون وغيرها ابلغ من النوم الذي هو مظنة لخروج شيء من من الدبر. والمظنة للحدث اقيمت مقاما - 00:12:58

لان ما انيط بالمظنة لا فرق بين وجوده وعدمه. فإذا وجدنا المظنة اعتبرناها التي هي محل للسبب سبب قد يرتب عليه شيء ضمننا. فعینئذ قد يكون متضمنا للحدث وقد لا يكون. فإذا كان النوم مظنة لخروج - 00:13:18

الريح وسبق ان خروج الريح هذا متفق عليه بأنه اذا خرج خاصة من الدبر مجمع عليه. حينئذ النوم مظنة لي خروج الريح. حينئذ اذا وجد النوم قد يوجد خروج الريح وقد لا يوجد. ويعلق الحكم على السبب وهو النوم - 00:13:38

سواء وجد الحدث او عدم تغديبا لجانب المظنة. وهذا المراد بقوله فإذا وجدنا المظنة اعتبرناها قطعية كانت او ظنية فان الشارع قد اثر الظن في ترتيب الاحكام مجرى القطع. فمتي ظن وجود سبب الحكم استحق السبب - 00:13:58

للاعتبار هذا كلام رصين. زوال العقل اي تغطيته. قال ابو الخطاب غيره ولو تلجم ولو تنجم ولم يخرج منه شيء الحال بالغافم. يعني لو اراد النائم المستغرق في نومه وقد ذكرنا ان زوال العقل يشمل النوم. لو - 00:14:18

استغرق في نومه نام من العشاء الى الفجر وقلنا هو مظنة لخروج الحدث وليس حدث في نفسه حينئذ لو تلجم بحيث يعلم انه خرج منه او شيء. او اسهر اجلس عنده من يتنبئ له. هل يكون ناقضا او لا؟ قال نعم - 00:14:38

الحال بالغالب لان الحس يذهب معه ولعموم حديث العين وكاء السهي فمن نام فليتوضاً رواه احمد وغيره وحديث العين وكاء السهي فإذا نامت العينان استطلقا الوكاء الحلقة الدبر والنوم مظنة للحدث فاقيم مقامه. اذا النوم هو مظنة لي خروج - 00:14:58

الحدث. قال الايسير نوم. هذا يدل على ان النوم قد دخل في قوله زوال العقل. وزوال العقل يشمل النوم وغيره وغير النوم متفق عليه. بقي الخلاف في في النوم. هل النوم يعتبر ناقضا من نواقض الوضوء او لا؟ سبب الخلاف خلاف - 00:15:28

في النوم هل هو ناقض او لا اختلاف في مسألة سابقة؟ وهي هل النوم حدث في نفسه؟ او مظنة حدث او ليس حدث اصلا على ثلاثة اقوال. على ثلاثة اقوام. منهم من جعل النوم حدثا في نفسه كالبول والغاز - 00:15:48

قال وجود النوم كوجود الغائط والبول. فحينئذ هل يفرق في البول بين قليله وكثيره؟ لا وكذلك النوم لماذا؟ لأن النوم حدث في نفسه كالبول كما انه لا يفرق بين البول يسيره - 00:16:08

وكثيره والغائب بين يسراه وكثيره كذلك النوم. واستدلوا بحديث صفوان ابن عasan ولكن من بول حائط نوم. قالوا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هنا الغائب النوم مع البول والغائب. فدل على أن حكمه حكمهما. على - 00:16:28

ان حكم النوم حكم البول والغاية. وهذا يرد بماذا؟ يرد بأن ذكر النوم هنا وأخذ الحكم على دالة الاقتران ودلالة الاقتران ظعيفة عند جماهير الاصوليين. حينئذ اذا قيل بأنه حدث في نفسه - 00:16:48

عليه يترتب على هذا يجب الوضوء من قليل النوم وكثيره. وإذا قيل بأنه القول الثاني انه ليس حدثا في في نفسه وليس مظنة لي للحدث. فحينئذ لا يجب النوم لا يجب الوضوء لا في قليله ولا في كثيره - 00:17:08

وهو لاء استأنساوا بحديث انس رضي الله تعالى عنه كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الاخرة حتى تتحقق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضأون. حتى تتحقق رؤوسهم يعني هم جالسون وتتحقق يعني تسقط. قال ثم يصلون ولا - 00:17:28

ولا يتوضأون. رواه ابو داود وصححه دارقطني. واصله في مسلم نام القوم او بعض القوم ثم صلوا. ناموا ثم صلوا. اذا لم يتوضأوا فلو كان الحدث ولو كان النوم حدثا لتوظأوا ثم ثم صلوا لانه حدث في نفسه - 00:17:48

وفي رواية يوقظون للصلاة وفي رواية واني لاسمع لهم غطيطا وفي رواية يضعون جنوبهم وفي رواية عن ابن عباس وهي في الصحيح حتى رقد الناس واستيقظوا. هذه الاحاديث اخذ منها بعض اهل العلم ان النوم ليس ناقضا مطلقا. لا يسيره - 00:18:08

ولا ولا كثيرة. والقول الثالث انه سبب في حصول الحدث ومظنة لحصوله اذا هو ليس حدثا في نفسه ولا نقول بأنه لا يترتب عليه الحكم بل جعله الشرع لحصول الحدث ليس حدثا في نفسه لكنه متضمن لي للحدث وجمعوا بين حديث انس مع حديث - 00:18:28

عينان وكاء السهي. فإذا نامت العينان استطلق الوكاء. يعني شبه النبي صلى الله عليه وسلم الوكاء الذي هو الخيط الذي يربط به القرد شبه العينان اليقطة بالوكاء. لأن الدبر اذا كانت العينان مستيقظة كانه ربط. ينتبه هل خرج منه ريح - 00:18:58

او لا فإذا نامت العينان استطلقوا الواقع يعني صرخة المفاصل وحينئذ قد لا يشعر بخروج شيء منه فجعلوا النوم ليس حدثا في نفسه بل هو مظنة للحدث. اذا هذه ثلاثة اقوال يبني عليها الخلاف - 00:19:18

والاقوال الثمانية التي يذكرها اهل العلم في الخلاف في النوم ترجع الى ثلاثة اقوال. ناقض مطلقا ليس بناقض مطلقا فيه تفصيل ثم يختلفون فيه في التفصيل. من قال ناقضا مطلقا جعله حدثا في نفسه كالبول والغائب. من قال بأنه ليس ناقضا - 00:19:38

مطلقا بنى على ان احاديث حديث انس وغيره تعتبر هي العمدة وابطل دالة حديث صفوان وغيره. فحينئذ جعل جعل النوم كالناعس بأنه لا يترتب عليه حكم شرعى فليس حدثا ولا مظنة للحدث. ومن فرق بين - 00:19:58

اليسير والكثير. واختلفوا في الصفات والمهارات التي يكون عليها التفريق في اليسير والكثير. هؤلاء جعلوا النوم مظنة لي الحدث وهو خروج الريح وهو خروج الريح. وحينئذ لي تعارض الاثار - 00:20:18

لان حديث صفوان واضح ان النوم مطلق فيه ولكن من بول وغاز ونوم اطلق النبي صلى الله عليه وسلم. حينئذ يحمل على على اطلاقه فيقال النوم قليلا كان او كثيرا يعتبر من من التواضع. وحديث انس ومثله في الصحيحين ومثل حديث ابن عباس اخففت غفاءته. هذه تدل - 00:20:38

على ان النوم قد يكون مفعوا عنه وليس بناقض. وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفح. فقام فصلى ولم يتوضأ وادا كان حدثا في حق غيره لا شك انه حدث في حق النبي صلى الله عليه وسلم. لانه هو وامته سواء. لتعارض هذه الاثار في - 00:20:58 هل النوم اه يعتبر ناقضا او ليس بناقض؟ اختلاف العلماء على ثلاثة الاقوال السابقة على طريقتين مختلفتين كان الاثار او الادلة التي ظهرها التعارف اما ان يسلك فيها مسلك الترجيح واما ان يسلك فيها مسلك - 00:21:18

الجمع بين الادلة لا ثالث لها. ترجح ومنها يدخل فيها القول بالنسخ. فالترجح بان يقدم احاديث او الاثار الدالة على وجوب الوضوء من النوم مطلقا حينئذ يجب وتسقط تلك الادلة التي تدل على ماذا؟ على عدم الوضوء من النوم. واما ان تقدم الاحاديث الدالة على ماذا؟ على كونه - 00:21:38

ناقضا مطلقا فتسقط تلك الاحاديث التي تقابلها. اذا اما ان يرجح ترجيحا مطلقا بان النوم ناقض مطلقا اعمالا لحديث صفوان ونحوه

فحينئذ يهمل بقية الاثار. واما ان يقدم حديث انس ونحوه كابن - 00:22:08

غيره على حديث صفوان فيجعل النوم ليس ناقضا مطلقا واما ان يجمع بينهما. والجمع هو مسلك كثير من اهل التحقيق من اهل العلم فيجمعون بين الاثار تطبيقا لقاعدة اعمال الدليلين اولى من اهمال احدهم - 00:22:28

لان الترجيح معناه تقديم احد النصبين على الاخر. حينئذ ماذا يكون في النص الآخر؟ الاهمال الاسقاط كأنه لم يوجد. وهو خبر صحيح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال به بعض الصحابة ونحوه. حينئذ يكون فيه اهمالا يكون فيه - 00:22:48

اهمال لي الوجه الآخر او الدليل الآخر. والجمع يكون فيه اعمال الدليلين. فيعمل الدليل الدال على انه ناقض وي العمل الدليل الدال على انه ليس ليس بناقض. حينئذ كيف يكون الجمع؟ اختلف اهل العلم في في الجمع بينهم - 00:23:08

جمهور اهل العلم حملوا الاحاديث الدالة على انه على ان النوم ناقض مطلقا حملوه على الكثير حملوه على على الكثير والادلة الدالة على انه ليس بناقض كحديث انس ابن عباس وغيرهما حملوه على على اليسيير وهذا منسوب - 00:23:28

قل لي اكثر اهل العلم الجمهور ثم يختلفون في تحديد اليسيير هل هو مخصوص بهيئة معينة او بحالة معينة؟ منهم من يخصه الراکع والساجد منهم بالمضطجع منهم ومنهم فيختلفون في الصفات والهیئات التي يكون عليها النوم اليسيير - 00:23:48

لذلك عند ابي حنيفة اذا نام على هيئة من هیئات المصلي كالراکع والساجد والقائم والقاعد لا ينتقض اذا نام على هيئة من هیئات المصلي كالراکع والساجد والقائم والقاعد لا ينتقض وضوءه وان نام مضطجعا او مستلقيا على قفاه انتقض يعني استثنى فقط حالة الاضطجاع - 00:24:08

فحينئذ اوجب ابو حنيفة رحمة الله الوضوء على من نام مضطجعا مستلقيا وما عداه مما هو يسير لا يجب عليه النوم لانه يسير. لماذا؟ قال لقول ابي هريرة رضي الله عنه ليس على - 00:24:38

محبتي النائم ولا على القائم النائم ولا على الساجد وضوء حتى يضطجع. فاذا اضطجع توضاً رواه البيهقي وجوده الحافظ ابن حجر رحمة الله تعالى. لكنه منسوب لابي هريرة وليس مرفوعا. ليس ليس مرفوعا. وحينئذ اذا - 00:24:58

النزاع في مدلولات الالفاظ شرعا نص الوحيين ووردت اثار مختلفة حينئذ لا يغول عليها وانما يرجع الى الى الاصلية واستدلوا كذلك بحديث في السنن ليس الوضوء على من نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا لكن على من نام - 00:25:18

مضطجعا فانه اذا نام مضطجعا ها استرخت مفاصله فيخرج الحدث الذي هو مظنة النوم النوم مظنة خروج الحدث وهو الريح بخلاف القيام والقعود والركوع والسجود فان الاعضاء متماسكة لكن السجود كيف يتصور ان الاعضاء متماسكة فلم يكن هناك - 00:25:38

سبب يقتضي خروج الخارج وقال ابو داود عن هذا الحديث انه حديث منكر. وعند مالك كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لا ينقض بكل حال. ينقض بكل حال الكثير. اعمالا لحديث صفوان. ولا ينقض اليسيير اعمالا لحديث انس - 00:25:58

الذي فيه كان اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الاخر الى اخر الحديث. وعند الشافعية ان النائم الممکن مقعد عادته من الارض لا ينتقض وضوءه. استثنوا حالة واحدة. الجالس الذي تمكّن من الجلوس في الارض. قالوا هذا لا يمكن ان يخرج منه ريح. لماذا - 00:26:18

لان النوم في هذه الحالة يعتبر يسيرا. وخروج الريح بعيد هنا. الممکن مقعدته من من الارض. لا ينتقض وضوءه وهو ينتقض سواء كان في الصلاة او لا وسواء طال نومه اولى. حينئذ نقول هذه اقوال ومردها الى الى - 00:26:38

التفاهم والنظر في الشرع. فمنهم من استثنى الجالس ومنهم من استثنى الى اخره. واما المذهب الا يسير نوم من قاعد وقام استثنوا اليسيير فالكثير حينئذ كله يعتبر ناقضا من ناقضا من ناقضا من ناقضا الوضوء. الا يسيرة وحينئذ تحتاج الى ظبط اذا قيل يسير وكثير - 00:26:58

كم سبق فيه او كثيرا فاحشة لابد من ضابط لليسير والكثير لانه لم يرد عن الشرح فاذا قيل النوم الكثير نحمل يصفون على النوم الكبير. وحديث انس عن النوم اليسيير. اذا ما ضابط اليسيير والكثير؟ قالوا لابد من الرجوع الى العرف. هذا هو الصحيح - 00:27:18

ان ما كان فيه امر لم ينضبط من جهة الشرع. حينئذ يرجع الى الى العرف. فمقدار النوم اليسيير ما عد يسيرا في العرف على صحيح

لأنه لا حد له في الشرع. وقيل هو ما لا يتغير عن هيئته كسقوطه ونحوه. يعني اذا كان جالسا فنام فلم - [00:27:38](#)
قالوا هذا يسير. اذا كان قائما فلم يسقط قالوا هذا يسير. اذا كان راكعا واخذ غفوة ولم يسقط قالوا هذا هذا هذا يسير. اذا على قول اخر
انه اذا لم يتغير عن هيئته كسقوطه ونحوه يعتبر يسير. فان تغير حينئذ يكون باق على على طهارته - [00:27:58](#)

وقيل قدر صلاتي ركعتين وقال الموفق قدامة رحمه الله لا حد لليسير فمتى وجد ما يدل على الكثير مثل سقوط متمكن وغيره
انتقض وضوئه. وان شك في كثرته لم ينتقض يعني شك في نومه. هل هو كثير او يسير لم ينتقض؟ لأن اليقين هو اليسير. والكثير - [00:28:18](#)

مشكوك فيه وحينئذ لا تزول الطهارة الا بيقين. فلا يلتفت الى الشك. لماذا؟ لتيقنه الطهارة وشكه فيه في نقضه لأن اليسير لا ينافي
الطهارة. فهو متظاهر وإنما الشك فيه هل بلغ الكثرة او لا؟ وهذا مشكوك فيه. اذا شك فيه في - [00:28:38](#)

ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على على اليقين. قالوا وان رأى في نومه رؤيا فهو كثير وعنه لا وهي اظهر كما قال في وقال
غير واحد صواب ما صرخ به اهل التحقيق ان النوم الناقض هو المستغرق الذي لا يبقى معه ادراك - [00:28:58](#)
وهذا فيه كما سيأتي قول ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره الا يسير نوم عرفنا استثناء اليسير ما الدليل على استثناء اليسير؟ قالوا
حديث لأن الصحابة كانوا ينتظرون حتى تتحقق رؤوسهم فهم جالسون قطعا من هذا النص تتحقق رؤوسهم فدل على ماذا - [00:29:18](#)

على انهم جالسون. وإذا كانوا جالسين حينئذ لم ها لم يكن النوم كثيرا. لأن الجالس لم يسقط وهو ماسك نفسه لأنه لو كان ماسكا
نفسه دل على انه لا زال معه الادراك. وإذا كان كذلك حينئذ يعد النوم يسيرا. الا يسير - [00:29:38](#)

من قاعد لحديث انس حتى تتحقق رؤوسهم. فهو في اليسير متيقن هذا يقين ان نحمله على على اليسير وفي الكثير محتمل في
الكثير محتمل ودللت الاحاديث على النقض مطلقا فنحملها على الكثير للعموم - [00:29:58](#)
ولأن نقض الوضوء بالنوم معلم بافظائه الى الى الحدث. والكثير مظنة لذلك الحدث واليسير ليس مظنة لي لذلك الحدث. حينئذ نفرق
بين بين النومين. في حديث صفوان النوم كثير. وحديث - [00:30:18](#)

انس اليسير متيقن مع وجود الناقض ولم يتوضأوا فدل على انه مفارق لما دل عليه حديث صفوان واضح هذا؟ او قائم اذا عرفنا
استثناء لقاعد لماذا؟ لحديث انس او قائم لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه - [00:30:38](#)

لما بات عند خالته ميمونة قال فقمت الى جنبه الايسر جنب النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوضي يريد الصلاة فجعلت اذا اغفيت
خذوا بشحمة اذني متفق عليه. فدل على ماذا؟ على انه قد اخذ غفوة وهو قائم يصلي. ولم يأمره - [00:30:58](#)

النبي صلى الله عليه وسلم بخروج من الصلاة. لانه لو انتقض وضوئه بطلت صلاته. حينئذ لزمه الخروج. ولما اقره على بقائه دل على
ان الصلاة صحيحان. والاغفاء النوم او النعاس. الاغفاء النوم او النعاس. ثم قالوا مظنة - [00:31:18](#)

خروج الحدث من القائم بعد منها من الجالس فهو اولى بالحكم لأن انطباق الآيتين على المخرج في القيام اشد اشد منها في في
الجلوس فهو ابعد عن عن خروج الحدث. اذا بالنص والتعليق. بالنص والتعليق. الفرق بين هنا قال - [00:31:38](#)

فان الفرق بين النوم والنعاس ان النوم فيه غلبة على العقل. وسقوط حاسة البصر وغيرها. والنعاس لا يغلب على وانما تفتر فيه
الحواس بغير سقوط. بغير بغير سقوط. اذا هذا ما يتعلق بالمذاهب الاربعة. ابو حنيفة رحمه الله - [00:31:58](#)

اوجب الوضوء على المضطجع فقط. ومالك عنده رحمه الله فرق بين الكثير ناقض مطلقا على كل حال في الصلاة وغيرها والقليل
ليس بناقض مطلقا سواء كان في الصلاة او في غيرها. والشافعية استثنوا الممکن مقعدته من الجلوس - [00:32:18](#)

ان يجالس فقط والاحناء الحنابلة استثنوا القاعد والقائمة. حينئذ نقول الخلاف طويل عريض اصح ان يقال بان تفصيل ان النائم له
حالان اما ان يكون قد فقد ادراك او الادراك مطلقا يعني لا يدرك بحواسه مطلقا فحينئذ يقال بان نومه يعتبر ناقضا لطهارته - [00:32:38](#)

وان كان معه بعض الادراك بحيث لو خرج منه شيء شعر به حينئذ لا ينتقض وضوئه وهذا ما ابن تيمية رحمه الله تعالى ان النوم

الناقض هو المستغرق الذي لا يبقى معه ادراك. يعني لا يشعر بشيء. لان النوم - 00:33:08

ليس حدثا في نفسه بل هو مظنة للحدث. فحينئذ اذا ادرك ان شيئا قد خرج منه حينئذ لا نقول بان النوم يعتبر ناقضا. فمن ادرك خروج ريح منه حينئذ صار الخروج هو هو الناقض وليس بالنوم. لكن يبقى السؤال - 00:33:28

هل هذا يسمى نائما او لا اذا قيل بان النوم غشية ثقيلة تقع على القلب تمنع من الحواس. حينئذ يقال فرق بين النعاس و والنوم ولذلك المثل هنا لو حرر هل هل النعاس يسمى نوما اولى فان خرج عن حد النوم لا يسمى - 00:33:48

حينئذ الاولى ان يقال بان النوم مطلقا ناقض من نواقض الوضوء. لأن المثل محل الاستثناء هو النعاس فقط الذي يكون معه ادراك كن وحس فإذا كان معه الادراك والحس سواء سمي نائما او ناعسا فوضوئه غير غير منتقض فمحل الخلاف حينئذ - 00:34:11

اذا قيل بان النعاس لا يسمى نوما الخلاف يكون لفظيا. لأن من اوجب الوضوء على من نام نوما مستغرقا فقده الادراك ادراك الحواس حينئذ هذا لا يختلف مع ذاك الذي قال بان ثم فرقا بين النعاس والنوم. واضح - 00:34:31

هذا حينئذ نقول الصواب التفريق. اذا جعل ان النعاس داخلا في مسمى النوم. اذا كان النعاس يسمى نوما نقول صواب التفريق. فالنوم الناقض هو المستغرق الذي يفقد فيه حواسه. والنوم الذي - 00:34:51

لا يفقد فيه الحواس ليس بناقض. وان قلنا بان ثمة فرقا في لسان العرب والنعاس لا يسمى نوما قلنا الصواب ان مطلقا يعتبر من من النواقض ولا تفصيل. فتحمل احاديث انس وابن عباس على النعاس. والاحاديث حديث صفوان ونحو - 00:35:11

تحمل على ماذا؟ على النوم مطلقا. وبهذا نقول الصواب هو ما ذكرناه من ان النوم اذا ان النعاس اذا لم يسمى نوما وحينئذ نقول النوم مطلقا يعتبر من النواقض يسير هو وكثيره. وان سمي النعاس - 00:35:31

حينئذ لابد من من التفصيل لخارج النعاس ونحوه. الا يسير نوم من قاعد او قائم الا المعيار العموم اذا قوله زوال العقل يشمل كثير النوم. فدخل فيه. النوم الكثير دخل في زوال - 00:35:51

فهو ناقض مطلقا. الا يسير هل كل يسير مستثنى مما سبق؟ الجواب لا. وانما يسير من قاعد وقائم. اذا يسير من ساجد وراكع داخل في قوله زوال العقل. فزوال العقل يشمل النوم وغيره - 00:36:11

نوم الكثير كله داخل بلا تفصيل. والنوم اليسير بعضه مستثنى وبعضه غير غير مستثنى. يستثنى ماذا؟ القاعد والقاعد على المذهب ما عده كالراكع والساجد والمحتبى والمتکى هذا داخل فيما سبق ولو كان يسيرا ولو كان يسيرا لماذا - 00:36:31

ها عموم قوله ولكن من بول وغائط ونوم. فالنوم الاصل فيه انه ناقض ولا يستثنى منه الا بدليل شرعى. فصح الاستثناء للقاعد بحديث انس وللقائم بحديث ابن عباس الا الصحيح عندهم وما عده فهو داخل في حديث صفوان. لأن الاصل فيه انه ناقض. لذلك قال غير محتب او متک او - 00:36:51

فينقض مطلقا على الصحيح من من المذهب. عند الحنابلة. وعنده روایة اخرى لا ينقض. احتبى الرجل اذا جمع ظهره وساقيه بعمامته او بيديه وتوقع على الشيء اعتمد عليه ومثله المستند لو توكل او اتكا او اعتمد على ظهره قالوا - 00:37:21

هذا ليس فيه حبس للمخرج لأن المظن هو مظنة خروج الريح. حينئذ كل ما لا يكون قابضا للمحل ولم يرد فيه دليل فهو ناقض فهو ناقض لذا قال غير محتب او متک او مستند او علم من كلامه سامغ - 00:37:41

العقل ان الجنون والاغماء والسكر ينقض كثيرها ويسيير هذا محل اجماع. لزوال العقل اما كلية من اصله اما ستره بالكلية بحيث لا يكون مدركا لو خرج منه شيء او لا وينقض ايضا النوم من مضطجع - 00:38:01

خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا على على المذهب كل الكلام هذا على على المذهب. وراكع وساجد مطلقا وهو المذهب وعنده ان نوم الراكع والساجد لا ينتقض يسيره يعني لا ينقض يسيره عليه جمهور الاصحاب. وعنده لا ينقض نوم القائم والراكع - 00:38:21

وينقض نوم السحر. روایات عديدة عن الامام احمد رحمه الله في الاستثناءات. لكن الصواب ان مردها الى تفصيل العام. فما كان من كان مدركا لي بحواسه لما سيخرج منه حينئذ سواء سمي نوما او نعاسا فلا يكون ناقضا. ومن لا يدرك حينئذ يعتبر - 00:38:41

ناقضة سواء سمي نوما او نعاس. قال والكثير من قائم وقاعدة لانه قال الا يسير نوم من قاعد وقائم. طيب كثير النوم من قاعد القائم

قال هذا يعتبر ناقضا لحديث العين وكاء السهي السهي حلقة الدبر فمن نام فليت - 00:39:01

تواضاً هذا امر والامر يقتضي الوجوب. من نام نام هذا فعل في سياق الشرط فدل على ان اقل النوم في الاصل انه يكون ناقضا. فمن نام فليتوضاً. كل من وقع منه النوم قليلا كان او كثيرا فليتوضاً. حينئذ - 00:39:21

الى الاراج من هذه صيغة صيغة عموم. والوكال عين وكاء سهي. الوكاء بكسر واو الخيط تربط به القرية. والخريطة نحوهما والسهي بفتح السين وكسر الهاء والعينان كنایة عن اليقظة. لأن النائم لا عين له تبصر. اي اليقظة - 00:39:41

وقاء الدبر حافظ ما فيه من الخروج لانه ما دام مستيقظا يحس بما يخرج منه ويمسك ما في بطنه الم تم عيناه ومتنى نام زالت قوته الماسكة وظاهر حاله ان ان تنتقض ظهارته لانحلال الوكائب بالنوم - 00:40:01

شبه النبي صلى الله عليه وسلم بالعينان العينين بالوكاء. هذا ما يتعلق بالناقض الثالث وهو زوال العقل. وهو ضربان نوم وغيره. غير النوم محل وفاق. كالجنون والمرسم والاغماء والسكنى ونحو ذلك. هذا لا فرق بين - 00:40:21

وكثيره. واما النوم فهذا محل خلاف بين اهل العلم لتعارض الادلة في ظاهراها. فمنه من سلك مسلك الترجيح ومنه من سلك مسلك الجمع وهو اولى لانه اعمال الدليلين واولى ما يجمع بين الاثار ان يقال بان النوم ان - 00:40:41

كان النعاس لا يسمى نوما فالنوم كله ناقض. لا فرق بين يسيره وكثيره. واحاديث انس وحديث ابن عباس يحمل على النعال لانه ليس بنوم ان كان يسمى نوما حينئذ لابد من التفصيل فمن كان معه ادراكه وحسه ويشعر اذا خرج - 00:41:01

منه شيء حينئذ لا يكون ناقضا والا فهو ناقض. قال ومسوا ذكر متصل او قبل هذا هو الناقض الرابع مس الذكر. مس الذكر. مس هكذا قال وهو مصدر مس الشيء اذا لمسه - 00:41:21

اي اجرى يده عليه. اي اجرى يده عليه. قوله مس ذكر الماسة تكون من غير حائل. تكون من من غير حائل وهو الصحيح وهو المذهب مطلقا. بمعنى انه احترز عن - 00:41:41

كان يكون مسه من وراء الثوب مثلا او السروال نقول هذا لا يعتبر ناقضا قولوا واحدا قولوا واحدة لماذا؟ لأن الحديث جاء قال من مس ذكره حينئذ لا بد من فهم المسو بلسان العرب. والمسو في لسان العرب انما - 00:42:01

وبه الماسة بدون حال. قال ابن حزم رحمه الله الماس على الثوب ليس ماسا. الماس على الثوب الذي يمس الثوب ليس ماسا في اصله. وانما هو لمس الثوب ولم يلمس الذكاء. فمن وضع يده على ثوبه وتحت ثوبه ذكره قال - 00:42:21

لا يقال بأنه مس الذكر. وانما مس الثوب الذي على على الذكر. اذا مسه يشترط فيه المساسة ان تكون من من بغير حائل مس ذكر يعني ذكر نفسه قالوا وذكر غيره مثله. وان كان النص في ماذا؟ في مسجد - 00:42:41

ذكر نفسه من مس ذكره اظافه هم قاسوا غيره عليه وهنا المسألة يتكلمون في مسائل عديدة لا ينظرون الى الحل والحرمة وانما مقصودهما النقب ثم ما هو حلال وحرام ليس بحثه هنا لانه يقال طب هو حرامليس كذلك؟ هو - 00:43:01

معصية حينئذ لا لا يبحث فيه من هذه الجهة وانما البحث من جهة كونه ناقضا او لا. اذا مس ذكر مراد ذكر نفسه وذكر غيره وهو الصحيح وهو المذهب. يعني الصحيح في المذهب كما قال مرداوي. وحكي رواية عن الامام احمد - 00:43:21

باختصار النقض بمس ذكر نفسه وهو قول داود الظاهري. لأن النبي صلى الله عليه وسلم خصه قال من مس ذكره ولم يتعرض لمس الذكر لغيره قال الشارح ولا فرق بين ذكره وذكر غيره خلافا لداود الظاهري قال لأن النص انما ورد في ذكره في ذكره وجواب - 00:43:41

انه اذا نقض الوضوء مس ذكره مع كون الحاجة تدعو الى مسه وهو جائز. فلان ينقض بمس ذكر غيره مع كوني معصية اولى هذا قياس. هذا من باب القياس. يقول اذا مس ذكره وضوءه مع كونه مع كونه جائزه. فمن باب - 00:44:01

من اولى واحرى انه لو مس ذكر غيره مع كونه محظيا وهو معصية ايهما اولى بالتحريم؟ هذا بالعقل ايهما اولى بالتحريم بالنظر؟ نقول اولى بالتحريم والنقض هو مس ذكر غيره. لكن النبي صلى الله عليه وسلم اضافه الى ذكره وقال من مس ذكر - 00:44:21
فان كان الحكم معللا صحة القياس وان كان الحكم تعبدا غير معقول المعنى حينئذ لا يصح القياس. والاصح ان الحكم هنا ايه؟ غير

معلم. انه مس ذكره علق الحكم بماذا؟ بالمس. ولم يدل دليل على ان المراد هنا من العلة انها - [00:44:41](#)
مظنة للشهوة والانتشار وخروج المني او المذني. ان دل دليل اعتبرنا هذا علة والا فلا. فحينئذ نقول هل الحكم هنا معلم او لا؟ هل هو معقول المعنى او لا؟ الظاهر انه تعبدى وليس بمعقول المعنى. اذا مس ذكر مراد المصنف - [00:45:07](#)

هنا اعم من ذكره هو او ذكر غيره. والدليل هو القياس. اوردوا رواية وفيها ضعف من مس ذكر فليتوضأ. قالوا هذه ان صحت لا اشكال. لأن الذكر هل دخلت مفرد دخلت عليه؟ الف يعم. والا اذا دخل - [00:45:27](#)

المفرد عامة او الطفل الذين دل على العموم. حينئذ اذا صحت هذه الرواية من مس الذكر فليتوضأ حينئذ نقول ذكره وذكر يعم ذكره وذكر غيره. مس ذكر ذكر هذا يشمل الذكر الصحيح والاشد - [00:45:47](#)
الذى لا نفع فيه فهو عام. فهو فهو عام. لحديث من مس ذكره يعم. سواء كان ذكره صحيحا يعني يعمل او ضعيفا كان اشد قالوا لا نفع فيه. فهو عام لعموم النص وهو ذا المذهب مس ذكر - [00:46:07](#)

ذكر ادمي احتراما من مس ذكر الحيوانات الاخرى. فإنه لا ينقض باتفاق الائمة. من مس ذكره هو ابن ادم اما ذكر غيري من الحيوانات قالوا هذا لا يعتبر ناقضا. قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى مس فرز الحيوان غير الادمي لا ينقض - [00:46:27](#)

باقي الائمة لا ينقض باتفاق الائمة لماذا؟ لانه ها للنص من مس ذكره عده يحتاج الى الى نص مس ذكر مس ذكر ادمي قيدناه ظاهره انه اينقض غير مس الذكر وهذا صحيح وهو المذهب. يعني لو مس الاثنين لا ينقض. لو ما السبب فخذ - [00:46:47](#)
لا ينقض. لو نسي مس اي موضع مما هو قرب منه او قريب من الذكر لا لماذا؟ لان النص ورد في في الذكر. وغيره يحتاج الى الى دليل. اذا ظاهره انه لا ينقض غير مس الذكر. فلا ينقض لمس من فتح - [00:47:17](#)

فوق المعدة. هذا ايضا او تحتها مع بقاء المخرج وعدمه على الصحيح من المذهب كما ذكرناه سابقا. ان الفتاحة التي تفتح ليخرج منها البول او الغائط. هذه لا تأخذ حكم المخرج الاصلي. لا تأخذ حكم المخرج الاصلي. فان خرج منها - [00:47:37](#)

او غائط حينئذ قلنا ناقض. لماذا؟ لعموم النص. لا لكونه مخرج اصليا. وانما لورد النص ولكن من بول اطلق صلى الله عليه وسلم فحيثما خرج البول من الانسان من المخرج الاصلي او غيره فهو ناقض. واما مس ذكر نقول هذا خاص به - [00:47:57](#)
لان تلك الفتاحة لا تسمى ذكرا. وان ادت الوظيفة التي يؤديها او بعض الوظائف التي يؤديها الذكر كخروج البول ونحوه فحينئذ لا يقاس عليه والقياس يعتبر فاسدا لانه في مقابلة النص. مس ذكر متصل - [00:48:17](#)

يعني احتراما من المقطوع فلو قطع ذكر ومسه ولو ذكر نفسه هل ينقض الوضوء او لا؟ قالوا لا ينقض لماذا؟ لعدم بقاء الحرمة. لانه حرم او اعتبر ناقضا. وهو في محله في موضعه. فلما - [00:48:37](#)

حينئذ قالوا لا حرمة لهم. لا لا حرمة لهم. لا يتعلق به احكام. تعمد المس او لا؟ يعني هذا الحكم ليس مختصا العمد بل يشمل السهو ايضا. لماذا؟ لانه ناقض. والنواقض - [00:48:57](#)

امن وضعية احكام وضعية. فلا يفرق بين العمد والسهو فيها. ولا بين القليل والكثير. هذا هو الاصل فيها حينئذ هي حدث لو قيل الريح حدث تعمد او لم سهي نسي فاخراج وهو في الصلاة هل يعتبر ناقضا او لا - [00:49:17](#)

يعتبر ناقضة مع كونه قد سهى ومثله كذلك مس الذكر لانه ناقض وهو حكم وضعى يستوي فيه الحمد والسهو والخطأ باقى الاحداث كباقي الاحداث. اذا تعمده اولى ولو كان سهوا. متصلين - [00:49:37](#)

هذا فيه اخراج للمقطوع. والمقطوع على المذهب انه لا حرمة له فلا ينقض الوضوء. والرواية الثانية انه ينقض لبقاء اسم الذكر لانه ذكر مدى الاسم باق. من مس ذكره فليتوضأ. وهذا قطع - [00:49:57](#)

فانفصل ما اسمه؟ اسمه ذكر. قالوا اذا بقي الحكم كما كما هو. بقي الحكم كما هو. والمذهب انه لا لا ينقض الوضوء اصلی لابد من زيادة هذا القيء متصل اصلی احتراما من الزائد وهو ما كان عند الخنثى الخنثى - [00:50:17](#)
وهو ما وجد له ها اجتمع فيه ها الله الذكر والله الانثى. ولم يتراجع بهذا القيد. لم يتراجع انه ذكر او انثى استوى يعني صار من الاثنين يبول من الاثنين. لو بال من احدهما وكان غالبا فان كان يبول من الذكر ترجح انه ذكر ليس - [00:50:37](#)

مشكل او بال من قبل حينئذ ترجح انه انشى وليس لها وليست بخنثى فان بال منها صار مشكلة يعني لم يثبت انه ذكر او انشى فان مس ذكر خنثى مشكل نقول هذا لا - [00:51:07](#)

وضوءه لماذا؟ لانه ليس باصل يحتمل انه زائد وان القبل هو الاصل. فحين اذ نقول الناقض مشكوك فيه. والاصل انه متظاهر. واليقين لا يزول بالشك. اليقين لا يزول بالشك مس ذكر متصل اصلي ولو اشل او اقلف او من ميت او من ميت - [00:51:27](#)

قوله من مس ذكره. لكن لو الميت هنا لا يتتصور فيه الا مس ذكر غيره. فان بطل القياس من اصلي حينئذ من ميت هذا ليس بداخل معنا. لماذا؟ لأن النص خص ماذا؟ ذكر نفسه. والعلة غير معقولة - [00:51:57](#)

حينئذ لا يتعدي الحكم الى غيره. فيبقى الحكم مخصوصا بمحله. اذا لا يتتصور انه ينتقض وضوءه بمس ذكر لا الانثيين لانها ليست بذكر ليست داخلة في النص لا يتناولها الاسم ولا بائن يعني المنقطع لانه - [00:52:17](#)

ليس بفرد وليس بذكر او محله يعني انقطع فوضع يده الى موضعه نقول هذا لا يسمى ذكرا بل هو محل الذكر اذا متى ما وجد الاسم على مسماه في محله نزل الحكم عليه. والا بان فقد الاسم الاسم - [00:52:37](#)

حينئذ ارتفع الحكم. وهذه قاعدة مهمة يعرفها طالب العلم. ان الحكم المرتب على الاسم متى ما وجد الاسم ترتب الحكم عليه. ومتى ما فارق الشيء الاسم او العكس حينئذ ارتفع الحكم ولذلك الخلاف في مسألة الاستحالة هل هي مطهرة او - [00:52:57](#)

هنا سياطي انها مطهرة على الصحيح في باب ازالة النجاسة. لماذا؟ لأن الشرع رتب الحكم على الاسم مع المسمى. فلم ما زال الاسم والمسمى سقط الحكم. ولذلك الكلب نجس فاذا وقع في مملحة. حينئذ صار ملحا. فاذا صار ملحا هل - [00:53:17](#)

كلبا لا يسمى كلبا تقول هذا ملح ولا تقول هذا كلب مع كونه في الاصل هو كلب فلما سقط الاسم وهو الكلب سقط الحكم وهو النجاسة. لو قيل بان الطهارة لا بان الاستحالة لا تطهر حينئذ صار هذا الملح نجسا. لماذا؟ لانه - [00:53:37](#)

فلما سقط الاسم لم يسقط الحكم. نقول الصواب انه يسقط لانه تابع له. مس ذكر للمتصل قال او قبل او قبل بضم الباء او باسكنها القبل الدبر خلاف الدبر وهو للذكر والانثى يعني يطلق القبل للذكر والانثى. وقيل خاص بالانثى - [00:53:57](#)

وهما على القولين يعني سواء كان شاملا للذكر والانثى لما قابله بالذكر علمنا ان المراد به قبل الانثى اذا او قبله يعني مسه قبلي قبلها من امرأة وهو فرجها الذي بين اسكتيها - [00:54:29](#)

يعني مخرج البول والشفuran او الشفران طرفا الناحيتين الذي عبر عنه بالاسكتين هذا ليس مناطا للحكم الشرعي وانما الحكم الشرعي كما سياطي من مس ذكره وفي رواية فرجه فيعم ذكر - [00:54:49](#)

الرجل وقبل المرأة والدبر. لانها كلها يصدق عليها انها فرج لوجود الانفراج فيها اذ قبل المرأة ليس مقيسا على ذكر الرجل. كما يطننه البعض لا بل هو داخل في عموم من مس فرجه - [00:55:09](#)

لانه لو قيل بأنه من باب القياس وقلنا ان الحكم هنا تعبد غير معقول معنى لما صح القياس. لما صح القياس. فيكون من مست قبلها حينئذ لا ينتقل وضوها وانما لعموم قوله حديث ام حبيبة من مس فرجه او - [00:55:29](#)

يعني من امرأته وهو فرجها الذي بين اسكتيها. هذه المسألة مسألة مس الذكر هل هي من نواقض الوضوء مس الذكر او القبل. هل يعتبر ناقضا من نواقض الوضوء او لا؟ هذا مذهب الجمهور من الحنابلة والمال - [00:55:49](#)

والشافعية انه ينقض مطلقا. في الجملة على خلاف بينهم في بعض التفريعات. والا فالقولان الاحناف مذهب الحنفية انه لا ينقض الوضوء مطلقا. ومذهب المالكية والشافعية والحنابلة انه ينقض مطلقا لذلك قال في الانصاف الصحيح من المذهب ان مس الذكر ينقض مطلقا. هذا التي او الرواية التي رجحها - [00:56:09](#)

في الانصاف. وان كانت الروايات عن الامام احمد كثيرة جدا في في هذا الباب. قيل مس الذكر ينقض مطلقا وعنه رواية اخرى لا ينقض مطلقا بل يستحب الوضوء منه. اختارها ابن تيمية رحمه الله تعالى انه يستحب ولا يجب. وعن - [00:56:39](#) لا ينقض مسه سهوا احترازا من التعمد وعنه لا ينقض مسه بغير شهوة وعنه لا ينقض مس غير الحشمة وعنه لا ينقض غير مس الثقب وعنه لا ينقض مس ذكر الميت والصغير وفرج المرأة وعنه لا ينقض مس الذكر ذكر الطفل. ثمان روایات - [00:56:59](#)

الامام احمد ووجد اكثر منها. وهذا يدل على ان المسألة اذا كثرت الاقوال ان في الدلة خفاء او نوع خفاء وليس بالامر الواضح البين. حينئذ في مثل هذه المسائل ومسألة النوم والفقه انه لا يلزم بقول - [00:57:19](#)

انه قول قطعي لأن المخالف قوله ساقط من اصله. لا هذا خطأ بدليل ما هذا الامام احمد رحمة الله تعالى عنه قرابة عشرة اقوال في مسألة واحدة. يدل على ماذا؟ يدل على شيئاً ان الدلة ليست صريحة. يعني قطع - [00:57:39](#)

من حيث الدلالة. وثانية انه رحمة الله رجاع. يعني اذا عرف اعتقد قوله ثم تبين له خلافه رجع عنه وهذا يعتبر منقبة او مذمة شكى الاول انه يعتبر منقبة متى ما شعر الانسان انه على خلاف الصواب - [00:57:59](#)

فليرجع عنه هذا الامام وتكتب عنه اقواله وتحفظ وتروي الى اخره. ومع ذلك يروى في مسألة هذه التي يظنها البعض منا انها مسألة سهلة. والراجح فيها انه ينقض مطلقاً. ومع ذلك الامام احمد تحفظ له مثل هذه الاقوال كثيرة - [00:58:19](#)

والذهب الصحيح المرجح عند الاصحاب انه ان مس الذكر ينقض مطلقاً يعني سواء كان ذكر نفسه او غيره سواء كان الغير صغيراً او كبيراً حياً او ميتاً مسه لشهوة او لا سهوا او عمداً سواء كان الذكر صحيحاً او اشمو - [00:58:36](#)

مطلقاً ما دام الذكر في محله قالوا مطلقاً. اما اذا انفصل فال محل لا ينقض الموضوع وكذلك فالمحظى لا ينقض الموضوع. او مس قبل عرفنا المراد بها من جهة المعنى. لقوله صلى الله - [00:58:56](#)

عليه وسلم هذا الدليل لماذا قلتم ان مس الذكر يعتبر ناقضاً من نواقض الموضوع لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضاً واللام هذه لام الامر. فدل على وجوب الموضوع من مس الذكر - [00:59:16](#)

ومتي يجب الموضوع من مسجد ذكر؟ اذا كان او اعتبر مس الذكر ناقضاً من نواقض الموضوع. والا لا يجب لا يجب الموضوع الا بحدث. او ما هو في مظنة الحدث. حينئذ رتب الشرع هنا ماذا؟ رتب وجوب الموضوع على - [00:59:36](#)

ذكره فشخص مس الذكر. حينئذ دل على انه حدث او في معنى في معنى الحدث. من مس فليتوضاً. امر يقتضي الوجوب. رواه ما لك والشافعي وغيرهما. وصححه احمد والترمذى. وهذا يسمى حديث بسرى - [00:59:56](#)

صفوان وهو حديث كما قال ابن حجر في تلخيص الحبيب وصححه الترمذى. ونقل عن البخارى انه اصح شيء في الباب. وقال داود وقلت لاحمد هكذا يقول ابن حجر. وقال ابو داود وقلت لاحمد حديث بشرى ليس ب صحيح. قال بل هو صحيح بل هو - [01:00:16](#)

صحيح وقالت دارقطنی صحيح ثابت وصححه يحيى ابن معين فيما حكا ابى عبد البر في الاستذكار الى اخر ما ذكره رحمة الله تعالى. اذا حديث بشرى هذا صحيح. واذا صح الحديث حينئذ يعمل بظاهره وهو وجوب الموضوع من مس الذكر على ما نص عليه - [01:00:36](#)

وفي لفظ وب الحديث ام حبيبة من مس فرجه الاول خاص مس الذكر فلا يشمل ماذا؟ القبل ولا الدبر فخرج شیئان قبل المرأة الدبر منها من الذكر والانثى لما قال مس فرجه - [01:00:56](#)

فرجه هذا عام. مفرد مضاد. فيشمل قبل المرأة والدبر. مأخذ من انفراج وهو اسم لمخرج الحدث لمخرج الحدث ويتناول الذكر والدبر وفرج المرأة. اذا عموم قوله فرجه يدخل فيه القبور. وما ذكره في الحاشية بانهم - [01:01:16](#)

من باب القياس فيه نظر بل الصواب انه داخل في في هذا العموم. هذا الحديث حديث ام حبيبة صححه ابو زرعة رواه ابن ماجة والاثرم وغيرهما. وقال ابن السكن اعلم له علة وعن عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً وهو حديث حسن ايما رجل مس ذكره فليتوضاً وايما - [01:01:36](#)

امرأة مسست فرجها اذا نص على ماذا؟ على القبل وليس من باب القياس فلتتوضاً. رواه احمد والترمذى. وقال قال البخارى هذا عندي صحيح صححه الامام البخارى رحمة الله. ولأن مس الذكر هذا النص هو يكفي. واما استنباط علة فكما سبق انه الاصل ان - [01:01:56](#)

قال بأنه تعبد يعني غير غير معقولاً معيناً. لانه لو كان معقولاً معيناً حينئذ ينبغي ان يقييد بتلك العلة. فاذا لانه مذكرة بالوطى او لانه محل لخروج آلة مظنة لخروج المذى او المني حينئذ اذا مسها سهوا لا تتأتى - [01:02:16](#)

كالعلة ولو مسه بسرعة بحيث لم يتذكر ولم وايقن انه لم يخرج منه شيء نظر فيه وقلبه قالوا هذا ليس بي ليس بناقض وادا قيل بان الحكم تعبد حينئذ عم عم الكل. ولان مس الذكر مذكر بالوطء وهو في مظنة الانتشار غالبا. فاقيم - 01:02:36

هذه المظنة مقام الحقيقة. كما اقيم النوم مقام الحديث. لكن النوم ورد في حديث ولو كان فيه بعض الكلام العين او العينان مكاء السهل يدل على ان النوم ليس ناقضا في نفسه بل هو مظنة للنقض. واما مس الذكر لم يرد فيه نص - 01:02:56

حينئذ نقى على على الظاهر وهو الاصل. بقاوه على ظاهر النصوص هو الاصل. وهذا هو عين الفقه ان يبقى على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم. هذا قول الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة. ومذهب ابو حنيفة رحمه الله وهو روایة عن الامام احمد - 01:03:16

ان مس الذكر لا ينقض مطلقا ليس بناقض وهذا هو القول الآخر. قول الآخر وفaca لابي حنيفة وطوائف من السلف لحديث طلق بن علي في الرجل يمس ذكره اعليه وضوء؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو بضعة منك - 01:03:36

هذا الحديث في ظاهره معارض لحديث بشري وام حبيبة وحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده السابق. حينئذ حديث كان فلابد من الجمع بينهما. وان كان ضعيفا حينئذ لا يصلح ان يكون معارضا لحديث السابق. لأن شرط التعارض بين الدليل - 01:03:56

الي ان يكونا مقبولين. ان يكونا مقبولين. يعني كل منهما مقبول في نفسه بحيث لو انفرد ثبت به حكم شرعى. واما اذا لم يكن مقبولا حينئذ لا يصلح ان يكون دليلا في نفسه ولا يصلح ان يكون معارضا لغيره - 01:04:16

فيشترط في التعارض على الصحيح ان يكون كل منهما في درجة واحدة من الصحة او الحسن او التواتر او الاحاد ونحو ذلك بعضهم انه اذا تعارض متواتر واحد قدم المتواتر مطلقا ليس ب صحيح. بل الصواب انه اذا تعارض متواتر واحد - 01:04:36

نقول الاصل الجمع بينهما. ولا نقول انه لا تعارض بينهما. لماذا؟ لأننا لو فتحنا هذا الباب لقلنا السنة كلها لا تعاني الظاهر القرآنليس كذلك؟ وكثير من السنة الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم احاد او هي في درجة دون - 01:04:56

المتواتر. حينئذ نقول الاصل هو الجمع. فان صح الحديث فلابد من الجمع. لكن نقول الاصل في الحديث انه ضعيف وليس ب صحيح. لحد حديث طلق بن علي في الرجل يمس ذكره اعليه وضوء؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو بضعة منك رواه احمد. مدار الحديث هذا على قيس ابن - 01:05:16

عن ابيه وبرويه عن قيس جماعة مداره على من؟ على قيس ابن طلق. اذا في سنته قيس ابن طلق وقد انفرد بهذا الحديث ولا يوجد له متابع البهجة قالت دارقطني ليس بالقوى يعني قيس ابن طلق ليس بالقوى وقال احمد غيره اثبت منه - 01:05:36

غيره اثبت منهم. قال الشافعي قد سألنا عن قيس ابن طلق فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره. وقال حاتم وابو زرعة قيس بن طلق ليس من تقوم به حجة ووهناه ولم يثبتناه. اذا الحديث على هذا لا يصلح ان يكون معارضا - 01:05:56

حديث بشري وقدم جمع من اهل الحديث حديث بشري على حدث طلق مطلقا حتى مع الصحة. حتى مع ثبوت كونه صحيح ذهب جماعة من اهل العلم الى تقديم حديث بصرة على حدث طلق منهم البخاري. والامام احمد والترمذى والاسماعيلي - 01:06:16

والبيهقي وابن عبدالبر والدارقطني وابو حاتم وابو زرعة والشافعى وابن حبان وابن حزم وغيرهم كثير كثير من اهل الحديث قدموا الحديث بصرى على حدث طلق ثم انصح حدث طلق بن علي كما قال ابن حزم رحمه الله ظاهره انه سابق على حدث بشري - 01:06:36

لماذا؟ لانه لو كان الاصل هو المぬ ثم ورد انما هو بضعة منك لابد من اشارة في النص. لا بد من من اشارة في النص ظاهره انما هو بضعة منك. يعني ليس لم يتعلق به اي حكم شرعى البتة - 01:06:56

حديث بشري يدل على ان حكم شرعى قد تعلق به. فظاهره انه سابق عليه. ولذلك ذهب بعضهم الى الترجيح بين حدث طلق بان حدث بصرة يعتبر ناسخا لحدث طلق. ومع كثرة الاحاديث وحدث واحد كثرة الاحاديث - 01:07:16

الدالة على النقض مطلقا. وحدث واحد مختلف فيه. حينئذ نقول من طرق الترجيح ان ما كان رواته اكثر او ثبوته بطرق اكثر وهو مقدم على ذلك الاصل. ثم هو باق على اصله يعني ليس بناق. وحدث بشري يعتبر - 01:07:36

عن عن الاصل لانه ايها اصل وايهما فرع؟ ايها الناقل؟ حديث بشري لان الذكر كالركبة والفخذين وغيرها ما السهلاء يترتب عليه حكم شرعي؟ جاء حديث بشري هذا ناقل عن اصله. واذا تعارض امران ولم يمكن الجمع بينهما حين - [01:07:56](#)

نقول من طرق الترجيح ان الناقل عن الاصل مقدم على على غيره. ولذلك نقول الصواب ما ذهب اليه المصنف رحمة الله تعالى ان

مس مطلقا بدون تفصيل انه ناقض من نواقض الوضوء وحديث طلقة هذا يعتبر حديثا ضعيفا. ولا ينقض مس - [01:08:16](#)

شوف ريها لان الفرج مخرج الحدث لا مقاربه. وهما حافة فرجها وينقض المس بيد بلا حائض. هنا باليد الصوا النبي صلى الله عليه وسلم خص الحديث من مس ذكر هذا مطلق هذا مطلق من مس ذكره فليتوضاً سواء مسه - [01:08:36](#)

او بذراع او بفخذيه او بقدمه حديث عام لكن جاء حديث حسن وهو عام من جهة اخرى من افضى بيده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء. من افضى بيده خاصة هنا اليه - [01:08:56](#)

دل على ان الحكم معلق على على اليه. وما المراد باليد؟ هل هي الكف او ما يشمل الذراع او ما يشمل المنكيب تانكي لم يقل به احد

من اهل العلم. فدل على ان المراد باليد هي ما اذا اطلقت في في الشرع ان - [01:09:16](#)

اذا اطلقت في الشرع حملت على ما بين الاصابع الى الزند الذي يلي الابهام الكف لذلك جاء والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما من اين قطع النبي صلى الله عليه وسلم وهو هذي حدود ليست محل اجتهاد نقول - [01:09:36](#)

النبي صلى الله عليه وسلم من الموصل كفنا. اذا وجاء حديث اذا قام او استيقظ احدهم من نومه فليغسل يديه. وسبق ان اليه المراد بها من رؤوس الاصابع الى الابهام او الزند الذي يلي الابهام. هنا نفس الحكم اذا افضى احدهم بيده من افضى بيده - [01:09:56](#)

حينئذ الحكم هنا معلق على مطلق اليد في الشرع فينصرف حينئذ الى الكوع ينصرف الى الكوع قطع السالق وغسل اليد من نوم الليل ولذلك قال المصلي بظهر كفه او بطنه هذا متعلق بماذا؟ بظهر - [01:10:16](#)

رغم زرور متعلقها بمس مس ذكر ليس مطلقا وانما هو بظهر كفها وبطنه. فالجار المجرور هذا قيد له احتراز. له احتراز له مفهوم فان مس لا بظهر كفه او بطنه لا يعتبر ناقضا من نواقض الوضوء. بظهر - [01:10:36](#)

كفه او بطنه. الكف مؤنثة. سميت كفا لانها تكف عن البدن الانثى. تكف تدفع. اذا جاءك لص او ثم تفعل هكذا. اذا كففت عن نفسك بماذا؟ بهذا الموضع. لذلك سمى كفا. ولانه يكت بها الزاد. قالوا لانه يحمل بها الى اخره - [01:11:06](#)

بظهر كفه او بطنه هذا هو المذهب. هذا هو المذهب ان النقض بظاهر الكف وهو من المفردات قلنا الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة على ان النقض بمس الذكر هذا متفق عليه في الجملة - [01:11:26](#)

واختلفوا في بعض التفاصيل. منها ان المالكية والشافعية خصوا المس بباطن الكف بباطن مسه ببطن الاصابع والراحة حينئذ صار ماذا؟ ناقض وان مسه بظهر كفه قالوا هذا ليس بلا عقب. المذهب انه الكف ظهره وبطنه سيان. القول بكون ظهر الكف - [01:11:46](#)

من مفردات المذهب. من مفردات المذهب يعني مفردات المذهب كيف؟ لم يقل به احد من الائمة ثلاثة بظهر كفه او بطنه. هذا هو المذهب والنقض بظاهر الكف من مفردات المذهب. وقال ما لك والشافعي لا - [01:12:16](#)

ينقض مسه بظاهر الكف. هم وافقوا على اصل النقد وخالفوا في بعض التفاصيل. فان مسه بظهر كفه عند الشافعية لا لا ينقض.

لماذا؟ لانه ليس باللة للمس. اذا اردت ان تلمس احد ما تأتي تقول هكذا. لما - [01:12:36](#)

التمسك بباطن الكفين. اذا رجع الى الى العرف.ليس كذلك؟ رجع الى الى العرف لانه ليس باللة للمس فاشبه ما لو مسحه بفخذه. لا فرق بينهما. والصواب انه عام لعموم - [01:12:56](#)

بيده من افضى بيده هذا عام. قلنا هو خاص اخرج غير اليه. ثم هو عام في نفسه قد يكون الشيء خاصا من جهة وله عموم من جهة اخرى خاص باعتبار كونه اخرج الذراع والمنك والركبة - [01:13:16](#)

والفخذين وكلما هو غير اليه. ثم هو في نفسه له اوجه راحة وكف وحرف اليه كذلك؟ قوله من افضى بيده هل يدخل فيه الحرف؟ يدخل فيه قطعا هل يدخل فيه الباطن؟ قطعا الظهر - [01:13:36](#)

قطعا اذا عام يشمل اليد باي نوع من الانواع. استثنى الظفر فقط. لماذا؟ لانه في حكم المنفصل. بظهر كفه او بطنه. قلنا ما لك والشافعي خالفوا. قالوا لا ينقض مسه بظاهر الكف. ولنا حديث من - [01:13:56](#)

بيده وهو عام وظاهر كفه من يده لا شك ليست منفصلة هي من اليد ولانه جزء من يده اشبه باطل باطن الكهف. بظهر كفه او بطنه. والمراد بالبطن هنا بطن الكف يتناول الباطن - [01:14:16](#)

كله يعني باطن الاصابع او الراحة. باطن الراحة والاصابع. وهو قول شيخ الاسلام رحمة الله تعالى ومذهب مالك الشافعي لا ينتقض وضوءه الا بباطن كفه وهو روایة عن الامام احمد رحمة الله تعالى. بظهر كفه او بطنه قالوا - [01:14:36](#)

الظفور فان مسه بالظفر لم ينقطع على الصحيح من المذهب فهو في حكم المنفصل في حكم او حرفه زاد الشالحون او حرفه يعني به طرف الذي يكون بين الكف الظاهر والباطن. يعني لو - [01:14:56](#)

تمسوا بهذه الجهة لو خصصنا الحكم بالباطن والظهر. طب لو مسه هكذا؟ لا ينتقض الوضوء على الظاهر. نقول لا الحرف داخل. حرف اليد اخي لو مسه بباطن ما بين الابهام والراحة نقول هذا داخل وايضا في الحكم لعموم قوله من افضى بيده من افضى بيده - [01:15:16](#)

او حرفه من رؤوس الاصابع الى الكوع. هذا مراد باليد. طرف الزند الذي يليه الابهام. لعموم حديث من افضى بيده والافظاء والوصول واللمس من غير حائل هذا هو الاصل الافظاء لغة الوصول وافظى الى كذا بلغه وانتهى - [01:15:36](#)

الى والى فرجه مسه بيده. ومفهومه يعني مفهوم الحديث انه لا ينتقض وضوءه بغير اليد. قال الوزير ابن هبيرة اتفقوا على ان من مس فرجه بغير بيده من اعضائه لا ينتقض وضوءه. اتفقوا يعني الائمة الاربعة الائمة الاربعة - [01:15:56](#)

لكن ابو حنيفة هنا ما يرى مسألة من اصلها على كل من باب التغليب. رواه احمد لكن لا ينقض مسه بالظفر كما لا ينقض مسه بالذراع وهو وهو المذهب. ولمسهما من ختني مشكل. ولمسهما من ختني مشكل. هذا تابع لنفس الحكم السابق - [01:16:16](#)

هذا بناء على ماذا؟ او المسألة التي تليها ليست هذه بناء على ان حكم مس غير ذكر نفسه حكم مس ذكر هو ولمسهما من ختني مشكل. لمسهما ظمير يعود الى الذكر والقبول. من ختني مشكل عرفنا - [01:16:36](#)

المشكل الذي لم يترجح انه ذكر او يترجح انه انتى. اذا مسهما هو بنفسه انتقض وضوءه لماذا؟ لانه ان كان ذكرا فقد مس الذكر. وان كان انتى فقد مسه القبول حينئذ لا يخرج عن كونه مس ناقضا لانه لابد ان واحد منهم اصلي - [01:16:56](#)

غير اصلي. فعینئذ نقول اذا مس الذكر وكان في نفس الامن هو الاصلي. انتقض وضوءه لانه مس ذكر نفسه. واذا كان انتى حينئذ صار القبل هو الاصل فقد مس قبل انتى. حينئذ ينتقض وضوءه مطلقا. من مس وهو خنت مشرك - [01:17:26](#)

مس القبل والذكر معا نقول انتقض وضوءه ولو بدون شهوة. لا يشترط فيه بشهوة. وينقض لمسهما اي الذكر والقبل من انتى مشكل لشهوة اولى. اذ احدهما اصلي قطعا والآخر ليس باصلي بل هو - [01:17:46](#)

الزائد حينئذ لا يخرج عن كونه قد مس اما ذكرا او قبلها. قطعا هذا لا يخون فان كان الذكر وهو الاصل حينئذ مس قبلها زائدة فلا يضر ويبقى الاصل معلقا بمس الذكر والعكس بالعكس ومس ذكر ذلك - [01:18:06](#)

او انتى قبله لشهوة فيهما. هذا مرجع على صحة التعليم السابق ان الحكم غير معقول ان الحكم معقول المعنى السابق يعني لكونه مظنة لخروج خارج من مدن ومني ونحو ذلك. فان لمس ذكر ذلك - [01:18:26](#)

ذكره يعني ذكر مس ذكر ختني. لم يمس الاثنين مس واحد معصية هذا لكن الكلام في ماذا؟ في نقض الوضوء. لمس ذكر ذكره. حينئذ ان كان بدون شهوة لا نقضى. ان كان بدون شهوة لا نقضى. لماذا؟ لانه مس ذكر. مشكوك فيه - [01:18:46](#)

وهو متيقن الطهارة. فالناقض الذي هو الذكر ليس باصلي. يحتمل انه اصلي ويحتمل انه زائد وحينئذ نقول لا نقضى بالشك. اليقين لا يزول بالشك. فان كان لشهوة انتقض قوله واحدا في المذهب - [01:19:16](#)

هذا لانه ان بان انه ذكر فقد مس ذكرا. وان لم يكن ذكرا فقد مس انتى بشهوته. وسيأتي انه من النواقض انه من من النواقظ كذلك او انتى قبله انتى امسكت ومست قبل ختني لشهوة فاما - [01:19:36](#)

قصته لا بشهوة حينئذ نقول لا نقضى لماذا؟ لأن هذا القبل مشكوك فيه ان يكون زائدا او اصليا متيقنة للطهارة والطهارة لا لا تزول بالشك. وان مسته بشهوة حينئذ انتقض وضوءها مطلقا. لماذا - 01:19:56

لأنه لا يخلو عن حالهم. اما ان يكون انتى واما ان يكون ذكرا. فان كان انتى فقد مس القبل. وان كان ذكرا وليس بانتى فقد مسته بشهوة ما انتقض وضوءهم مطلقا. واضح هذا؟ ولمسهما من خنتى مشكل مطلقا لشهوة اولى - 01:20:16

لأنه لا يخرج عن حالين. لابد ان واحدا منها اصلي. ولو لم يعلم فحين اذ اما ذكر واما انتى وقد مس ذكره ومس قبله اذا قلنا بان القول السابق لو قيل بان الحكم غير معلم حينئذ لو لمسهما معا نقول لا ينتقض وضوءه - 01:20:36

لان ما ذكره بعضهم داود الظاهري وغيره ان الحكم خاص بذكره هو فان مس ذكر غيره هل ينتقض وضوءه او حتى لو كان اصلي عند داود الظاهري لا ينتقض لأن النصر جاء خاص. فحينئذ على قول داود الظاهري ولمسهما من - 01:20:56

انتى مشكل لا ينتقض وضوءه لماذا؟ لأن النقض معلق بذكر وقبل نفس الماسك وما عداه فلا فينقض لمس ذكره اي ذكر الانثى المشكل لشهوتى. لانه ان كان ذكرا فقد مس ذكره. وان كان امرأة فقد لمسها - 01:21:16

بشهوة فان لم يمسه لشهوة او مس قبله لم ينتقض لما ذكرناه او انتى قبله يعني وينقض انتى قبل الجنس المشكل لشهوة فيهما. يعني في المتأتتين هذه والسابقة. لانه ان كان انتى فقد مس - 01:21:36

ارجها وان كان ذكرا فقد لمسته لشهوة. فان كان المس لغيرها او مس ذكره لم ينتقض وضؤها الى اخر تفاصيل الكورونا قاعدين بالسلامة. واذا قيل بأنه لا وجود المشكلة الان استرخنا. لانه الان يعالج من الصغر. فلا يقال بأنه خنت المشكل. لا بد ان - 01:21:56

يعرف طريقه فيزال الزائد. وحينئذ على المسائل السابقة نقول هنا ذكر لماذا؟ اذا مسهما جمیعا انتقض هذا الحال خلاصة ما يذكره الحنابلة هنا اذا مسهما جمیعا معا انتقض الوضوء مطلقا سواء كان لشهوة او - 01:22:16

اذا مس احدهما بلا شهوة لم ينتقض وضوءه قوله واحدا في المذهب. اذا مس احدهما بشهوة ففيه تفصيل التفصيل. ان يمس الذكر الذكر. مس الذكر الذكر. ان تمس الانثى فرجه - 01:22:36

شهوة في هاتين الحالتين ينقص مس الذكر ذكره لشهوة ومس الانثى قبله لشهوة ينتقم في هاتان حالتين. ان يمس الذكر فرجه ايضا لشهوة. ان تمس الانثى ذكره لشهوة لا ينقض - 01:22:56

لا لا ينقم. اذا فيه تفصيل على اربعة احوال. هذا ما يتعلق بمس الذكر المتصل الاصلي. وقلنا الصواب انه ينقض مطلقا. لظاهر حديث بصرة وحديث ام حبيبة وحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده. والاحاديث هذى - 01:23:16

واضحة وبينة وحديث طلق بن علي هذا معلول وبعضهم يقول انه حسن لغيره. حسن لغيره هذا لا تثبت به احكام مثل هذه ومسه امرأة بشهوة مسها هذا هو الناقض الخامس. الناقض الخامس. مسه - 01:23:36

اي الرجل او الذكر امرأة بشهوة مسها امرأة بشهوة هنا ما قيد المس هنا قال بظهر كفه او بطنه هنا اطلقه فنستفيد لماذا؟ ها وش رايكم؟ ماذا نستفيد هنا قال مس ذكر بظهر كفه او بطنه. وهنا قال مسوا مسها امرأة. باي عضو - 01:23:56

اذا عام. فعدم التقييد للعموم. كما ان التقييد للتخصيص تقييد هذا في لسانه في كلام الشرع هذا واضح بين انه اذا قيد الحكم حينئذ لا يتعدى محله. لا يتعدى محله - 01:24:26

اليس كذلك؟ لا يمسكن احدكم ذكره وهو بيول. قيد. قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو بيول. لماذا نقول وغير البول اشد حاجة وفي البول اشد حاجة من غيره فيلحق به. هم. هذا ما هو صحيح انما نقف مع - 01:24:45

هذه حال الجملة حال وهو بيول الواو الحال هو مبتدأ بيول الجملة خير في محل النصب حال الجملة حينئذ الحال عند الاصوليين اهل اللغة قيد لعامتها وصف لصاحبها اذا قيد فحينئذ القيد لا يتجاوز به محله ابدا وخاصة في كلام الشرع كلام - 01:25:05

الفقهاء امر سهل. مسها لم يقيده بالكهف فيعم. سواء مسها بكفه او بذراعه او بمنكبها او ببطنه او بضانه او بركته او بقدمه فالحكم يشمل الجميع. مس الذكر؟ مسها اي الذكر؟ فالذكر حينئذ يعم - 01:25:25

سواء كان كبيرا او صغيرا عجوزا شيخا او شابا صغيرا ادرك او لم يدرك. امرأة كذلك هذا عام لكن المذهب يقيدونه بماذا؟ الرجل او

الذكر بمن يشتهي مثله او بمن - 01:25:45

مثله. والمرأة بما ها توطأ مثلها. وهذا قيده بالسن ايضا. قالوا الذكر سيكون دون سبع سنين. والانثى دون سبع سنين. فحينئذ اذا مس ذكر امرأة والمرأة هنا ليس المراد به اللفظ - 01:26:05

ليشمل الصغيرة اذا مس من عمره خمس سنين امرأته او انثى ست سنين وهو متوظي لا ينتقض وضوئه لماذا؟ لانه في الاصل هو ليس ملحا للشهوة. هي وهو فان وجدت قالوا هذا نادر ولا حكم له. وانما يعلق - 01:26:25

والحكم بالغالب. اذا مسه اي مس الذكر عام يشمل الصغير والكبير والعاقل والمزنوم الحر والعامل. امرأة كذلك كل عام فيشمل الحية والميتة ويشمل ذوات المحارم والعجوز والصغرى وكل ما يصدق عليه انه انثى - 01:26:45

شهوة الباء للمصاحبة. يعني بمصاحبة شهوة. فان مسها لا بشهوة لا ينتقض وضوئه. لا انتقضوا وضوئه. لماذا؟ قالوا لان الشهوة مع المس تدعو الى الحدث. وهو خروج مذى او مني. فالحكم - 01:27:05

هنا عند الحنابلة وجمهور اهل العلم مركب بين المس والشهوة معا. المس والشهوة معا لان المس كما ذكرنا في السابق انه الملامسة بدون حائل. فعینئذ اذا مسها بحائل لو مع شهوة لا ينتقض وضوئه لو مسها بحائل ولو مع شهوة لا ينتقض وضوئه لو مسها مباشرة - 01:27:25

الجلد بالجلد لكن بدون شهوة لا ينتقل وضوئه. اذا لماذا فرقنا؟ لان الحكم معلن بعلتين مع وجدت احداهما دون الاخر لا يترب عليه الحكم الشرعي. لابد من مس ولا بد ان يكون هذا المس مباشرة. الجلد - 01:27:55

او البشرة بالبشرة. ولا بد ان يكون بشهوتين. هذا هو المذهب وهو اختيار بعض اهل العلم. اختيار بعض اهل العلم ونقول اختلاف اهل العلم في مس الرجل المرأة بشهوة والعكس بالعكس ايضا كما سيأتي. سبب الخلاف - 01:28:15

الخلاف هو اختلافهم في القراءة لامسته ولمسته هذا الذي سبب الخلاف بين اهل العلم.قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير الف لمسته هذه في الآية آية المائدة وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم - 01:28:35

من الغائب اولى مسهم او لمسته القراءتان. قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير الف لمسته. ووافقهم الاعمى وقرأ باقي العشرة بالالف فيهما لامست لامسته بالالف ومعنى القراءة بغير الف لمس قيل الجماع وقيل الجس باليد. لمست من اللمس لا يختص بالجماع. لا يختص بالجماع - 01:28:55

بالالف لا مس خاصة بالجماع. اذا ايهم اعم وايهما اخص؟ لمست اعم انها تشمل الجماع وغيره. ولا مسهم هذى خاصة بماذا؟ بالجماع. حينئذ وقع الخلاف بين اهل العلم لهذه او هاتين القراءتين. هل هما دليلان مستقلين؟ او انها قراءة واحدة؟ وهذا - 01:29:25

قاعدة عامة عند اهارباب الفقه في القراءات المختلفة خاصة اذا اتبني عليه حكم انظروا هنا اختلاف القراءة قد تختلف القراءة ولا يبني عليها حكم شرعي وقد تختلف القراءة في الكلمة الواحدة ويتغير الحكم الشرعي. او لامستهم لا شك ان الحكم هنا مرتب على الجماع. او لمست هنا - 01:29:55

على الجماع وعلى الجث باليد اللمس وهو عام يشمل ما اذا كان بشهوة او بدون شهوة حينئذ اختلف العلماء او اختلف الائمة في مس شيء من بدن المرأة هل ينقض الوضوء او لا؟ فقيل لا ينقض مطلقا. قيل لا ينقض مطلقا وهذا مذهب الحنفية. مذهب - 01:30:15
لا ولو كان بشهوة لا يكون ناقضا. وقيل ينقض مطلقا وهو مذهب الشافعى يعني ينقض مطلقا ولو بدون شهر ولو بدون شهر. واختلف عن الامام الشافعى هل يشمل كلامه المحارم او لا؟ قولا - 01:30:35

يعنى لو مس امرأتهم هذا ما في شك الاصل فيه انه بشهوة لكن لو مس اخته او امه الاصل انه بدون شهوة هل يشمله كلام او لا؟ هذا محل النزاع عند اصحابه وغيره. وقيل بالتفصيل ينقض ان كان بشهوة والا فلا وهذا مذهب الحنابلة - 01:30:54

والمالكية. اما ادلة الاحناف بكونه لا ينقض مطلقا. قالوا عدم الدليل. لم يرد بان مس المرأة بشهوة يعتبر من من الواقع عدم الدليل هذا اولا لان طهارته ثابتة - 01:31:14

بدليل شرعي بمقتضى دليل شرعي ولا يقال بنقضها وارتفاعها الا بدليل من كتاب او سنة او اجماع وليس ثم دليل يدل على ان من

- نواقض الوضوء مس المرأة بشهوة. الدليل الثاني تتحجج به بفعل عائشة رضي الله تعالى بل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم. ان -

01:31:34

النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ وزوجه عائشة محل شهوة قبلها وخرج ولم يتوضأ حينئذ كيف يقال بأنه ينقض الوضوء مطلقاً؟ ولقول عائشة رضي الله عنها عند مسلم فوquette يدي على بطن قدميه في قصة وهو من -

01:31:54

صوبتان كان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فمسها ومسه وكل منها محل للشهادة حينئذ نقول هذه الاadle دلت على ماذا على عدم اعتبار مس الذكر او الانثى كل منها الاخر بشهادة. قوله ما قالت فاذا سجد غمزني فقبضت رجل وهو - 01:32:14

فـ الصلاة فـلـه كـانـ الغـمـ باقـضا لـهـ خـصـهـ لـانـهـ مـسـ لـطـلـيـتـ صـلـاةـ عـلـيـهـ الصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ لـانـ الـحـدـثـ هـذـاـ حـكـمـ عـامـ فـيـهـ وـفـ غـ

في حق الامة هو ثابت فيه. وما ثبت له فهو ثابت فيه في حق الامة. هذا هو الاصل الا بدليل صحيح - 01:32:34

استدل الشافعية بقوله تعالى او لامستم النساء او لامسهم النساء. الشافعية ما قولهم؟ ينقض مطلقاً. واختلف في ذ

التي تدل على الصلة بالخلاف والذلة، فلما دخلوا على النبي صلى الله عليه وسلم، قال لهم: يا بني قين، يا بني قين، يا بني قين.

ويشمل الجس باليد. فاللمس يكون باليد وبغير اليد. والمطلق - 01:33:14

يبقى على اطلاقه. المطلق يبقى على اطلاقه. فقوله أولى مس أولى مسهم يـ

يجب ان يحمل على مفرديه. لأن هذا هو الاصل في - 01:33:34

کی استریڈ ادا کیں گے مدد مدد مسٹر و رئیب علیہ السلام یا مصطفیٰ خدا ان طویلیں اور یعنی مددیں اور

جئنذا لا يخص الا بدلها. اليه كذلك؟ وهذا واضح. واجب بحمل الملامسة على الجماع في الآيتين. لمست ولامست مراد وبها تعارض بينها. فإذا قال أو لمست ورتب الحكم على. والمس يشمل الجماع ويشمل الجس باليد - 01:33:54

الجماع القدمة الساق ماتفسر لابن تيمية: القرآن: فض المفسرة للجماع القرآن: 14: 34: 01

واطلق المس واراد به الجماع. وحينئذ لفظ اللغو اذا كان له معنى لغوي ثم فله الشرع في احد معنييه بحيث اذا انصرف او اطلق

اللُّفْظُ لَمْ يَنْصُرِفْ إِلَى أَلِيٍّ هَذَا الْمَعْنَى صَارَ حَقِيقَةً شَرِيعَةً فِيهِ - 01:34:34

في سائر الآيات لو جردتها في القرآن وجدت أن المس والملاسنة في القرآن استعمل مراداً به الجماع فصار حقيقة شرعية في الجماع.

جیزندہ ڈیچ اسٹدیوں بیانیں جو کوئی حکومتی ہے اور حکومتی نہ ہے۔

صار من تقديم الحقيقة اللغوية على الحقيقة الشرعية وهذا خلاف الاصل. يعني لا ينزعون في المعنى اللغوي نعم صحيح اللمس هذا داخلاً فيه، له لم يستعمل الشيء لمست في المعنى الذي هو الآخر وهو الحمام. حينئذ قلنا ما استدنا به الشافعي على وجهه وهو

01:35:14 - 2023

اللهم إنا نسألك ملائكة السموات السبع والكتاب والحكمة والعلم

اللغوية تأخذ المرتبة الأخيرة. الا اذا لم يكن عرف او حقيقة شرعية. فحينئذ تفسير ابن عباس الملامسة تدل على ان المراد بها الجماع

لأن الآية واحدة. والأصل عند الكثير من أهل العلم أن القراءتين لو اختلفتا الأولى ان - 01:35:54

يحمل على محل واحد. وبعضهم يرى انهم دليلين كأنهما دليلان متقابلان. وهذا يراه الشيخ الامير في الاضواء. اذا اولام

الاسم يشمل لمس اليد وغيرها. نقيل اجيب بحمل الملامسة على الجماع - 01:36:14

النّسّاء ١٤٠: إِذَا رَأَيْهُ الْجَمَاعُ هَمَّ مَقْاهِهِ لَذَا نَكْحَتْهُمْ مَؤْمَنَاتٍ ثُمَّ طَاقَتْهُمْ فَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسِهُنَّ ٠٣٤- ٣٦: ٠١: ٣٦- ٣٤

¹ ملکہ نور جنگ، ایک بزرگ و موقوفیت آمیز سماں کی ایجاد کرنے والی ایک اسلامی ایجاد ہے۔

المراد به الجمع. فصار له حقيقة شرعية. فحيثند او لم يستم معارضت فيه حقيقة لعویة وشرعیة بعدم الحقیقیة الشرعیة على العویة.

نقدم الحقيقة الشرعية على على اللغوية. مسه امرأة قهوة مسه امرأة الاية او لمست لان استدلال الشافعية والحنابلة واحد هنا او
لمسهم - [01:36:54](#)

الاية عامة تشمل الجesse باليد لشهوة ولغير شهوة. قالوا جمعا بين الاية والاثار الواردة عن عائشة قول النبي صلى الله عليه وسلم قبل
ولم يتوضأ وغمزها اذا اراد السجود قالوا هذا ليس لشهوة. فحييند اخرج من عموم قول - [01:37:24](#)
او لمست النساء اخرج من عموم المس باليد ما كان بغير شهوة للاثار. وبقي الحكم مسلطا على ماذا فيما اذا مسها بشهوة ولذلك قيد
هنا بالشهوة. ولو لا ان الكلمة المس اصطلاح - [01:37:44](#)

او حقيقة شرعية لقيل بان هذا الاستدلال في اعلى الدرجات. بان يقال المس يعم الجماع وغيره الذي هو المس باليد. ثم اليأس باليد
قد يكون بشهوة وبدون شهوة اخرج بالاثار الاخرى. اذا جمع بين الاية - [01:38:04](#)
والاخبار وهذا قوي ومستقيم لو لا ان الماسة في في الشرع يراد به الجماع فحييند نقول تعارضت الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية
والصواب انه لا نقض بمس المرأة مطلقا سواء كان بشهوة او - [01:38:24](#)

بدون شهوة لعدم الدليل. والاصل ماذا؟ الاصل الطهارة. فاذا سقط الاستدلال بمثل الاستدلال بالاية وبالاثار حينئذ على الاصل اذا ما
السه امرأة بشهوة؟ مسه امرأة بشهوة. البال المصاحبة فيعتبر مقارنتهما قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله ظاهر مذهب احمد كمذهب
مالك والفقهاء السبعة ان المس ان كان بشهوة نقض - [01:38:44](#)

وليس في المسألة قول متوجه غير هذا. اه ابن قاسم رحمه الله تعارض في النقل عن ابن تيمية. ابن تيمية له اقوال قديمة واقوال
يعني مذهب قديم ومذهب حديث. مذهب الحديث هو ما يرى هذا الرأي الذي قدمه هنا. وانما هو شرح العمدة على طريقة الحنابلة -
[01:39:14](#)

اقوال بادلة يستدلون بها الحنابلة هو بعدما رجع عنه. هو رجع عن كثير مما في شرح العمدة ما في الفتاوى مناقض لما في صلاة
العمدة. والحنابلة ما زالوا بعده الى يومنا يستدلون عليه بماذا؟ بشرح العهد. لماذا؟ لانه قرر - [01:39:34](#)
المذهب على اصله بأنه كان يميل. طبعا طلاب العلم هذا اول ما يبدأ في دراسة المذهب يكون عنده جمود نوعه جمود. فينصر مذهب
بكل ما اوتيه من من قوة. قرر بعض المسائل بادلة لم يذكرها السابقون من ارباب واصحاب الامام احمد. فصار - [01:39:54](#)
هذه الحجة لا يكاد المبدع والفروع والمنتهى. كل صفحة ترى تقي الدين تقي الدين. لماذا؟ هو يخالف هذا القول يقولون عنه قول اخر
لكن يذكرون في الاستدلال للمذهب بقول شيخ الاسلام رحمه الله. وهنا نسوا كلام وليس في المسألة قول - [01:40:14](#)
متوجه غير هذا. هذا نص منه رحمه الله. وقال اذا مسها يعني في موضع اخر اذا مسها لغير شهوة فهذا مما علم بالضرورة ان الشهادة
لم يوجب منه هذا تناقضا قولين متناقضان اليه كذلك؟ هو يقول مذهب احمد - [01:40:34](#)

بمالك ان المس ان كان بشهوة نقض والا فلا وليس في المسألة قول متوجه غير هذا. ثم قال بقول اخر ينافق القول السابق اذا مسها
لغير شهوة فهذا مما علم بالضرورة ان الشارع لم يوجب منه وضوء. هذا يخالف خالف السابق. ولا - [01:40:54](#)
يستحب الوضوء منه وذكر الزركسي وغيره ان المراد المس التلذذ للتلذذ. اما المس لغرض اخر فلا فرق بينهن وبين غيرهن في ذلك
ان المس بشهوة هو المظنة لخروج المني والمذي. فاقيم مقامه كالنوم مع الريح. وعنه الامام احمد رحمه الله لا ينقص - [01:41:14](#)
مطلقا. روایة اخرى واحتارها ابن تيمية رحمه الله تعالى. وعنه روایة ثالثة انه ينقض مطلقا. يعني سواء كان بشهوة او او بدون شهوة
كالشافعية وافق الشافعية. اختاره في الفائق والاجور والشيخ وقال الاظهر انه لا يجب الوضوء من مس النساء. هذا هو الظاهر -
[01:41:34](#)

سواء كان بشهوة او بدون شهوة فانه ليس مع الموجبين دليلا صحيحا. بل الادللة الراجحة تدل على عدم الوجوب. بل لا بل قال ايقدر
احد ان ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يأمر اصحابه بالوضوء من مس النساء لعموم البلوى بذلك. وقبل -
[01:41:54](#)

الله عليه وسلم وخرج الى الصلاة ولم يتوضأ وقال لا خلاف انه لم ينقل عنه انه توضأ من من المس الى اخر كلامه رحمه الله تعالى اذا

قوله ومسه امرأة بشهوة نقول الصواب انه لا يعتبر ناقضا من نواقض الوضوء بل لو مس ولو بشهر - 01:42:14
لا ينقض الوضوء. لا ينقض الوضوء. والمرأة في كلام المصنف وعلى المذهب عام يشمل الاجنبية وذات المحرم والميّة والكبيرة والصغرى والمميزة. والمميزة. الميّة قالوا هي كالحية. مثلها يعني لو مس امرأة حية بشهوة. صار مظنة لخروج الخارج. لو مس امرأة ميّة ايطا مظنة لخروج الخالق - 01:42:34

فيق الحية على الصحيح من المذهب. واما الصغيرة قالوا لا بد من تقييده التي تستهني. التي بان يوطأ مثلها. قالوا فهي كالكبيرة على الصحيح من؟ من المذهب. واما العجوز فهي كالشابة على الصحيح من من المذهب. واما ذاك - 01:43:04
المحرم فهي كالاجنبية على الصحيح من من المذهب. اذا هذه سووا بينها عموما لقوله اولامست او لمست او لمست او لمست
فحينئذ هذا عام. او لمست النساء هذا عام فيشمل ذات المحرم - 01:43:24

والصغيرة والكبيرة ما دام ان الحكم معلق بالشهوة فكل من تستهني فهي داخلة في في النص. اذا ان المرأة شاملة الاجنبية وذات المحرم والميّة والكبيرة والصغرى والمميزة. وصرح المجد انه لا ينقض لمس الطفلة وانما ينقض لمس التي - 01:43:44
تستهني قال في الانصاف قلت لعله مراد من من اطلق لانه لا لا يتأتى انه من مس انشي وهي في الكوفلة انتقض وضوءه لا ما يأتي هذا
وسوء كان المس باليد او غيرها وهو المذهب مذهب الحنابلة فلا يختص - 01:44:04

الناقض باليد يعني كما هو الشأن في مس الذكر لان مس الذكر جاء من افضى بيده فخص الحكم. وهنا قال لمستهم او قال لمستم فلا يختص اللمس الناقض باليد بل اي شيء منه لاقى شيئا من بشرتها مع الشهوة انتقض الوضوء به لعموم - 01:44:24
والتحصيص بغير دليل تحاكم فلا يصار اليه. ولو بزائد لزائد او اشل. يعني مطلقا لو كانت الذي له يد زائدة. ولها يد زائدة فمسها باليد
الزائد للزائد. قالوا هذا ينقض. للعموم عموم - 01:44:44

فكذلك ولو كانت يده اشل ويده صحيحة مسها قالوا هذا ينقض مطلقا. او تمسه بها العكس الاول مس الذكر للانثى بشهوة. طيب هي؟
مثلها اذا مسته الرجل بشهوة كذلك يعتبر ناقضا - 01:45:04

من نواقض الوضوء. طب الاول جاء فيه نص قالوا الثاني مثله. لماذا؟ لقوله لمست هذه مفاعة فيصدق على اثنين وهذا من ادلة الترجيح بااللامسة المراد بها المجامعة. او تمسه بها على الصحيح من من المذهب. وعنده رواية - 01:45:24
اخري لا ينقض مس المرأة للرجل. وان قلنا ينقض لمسه لها وهو ظاهر المغني. يعني المغني سلم بالمسألة الاولى ونازع في هذه قال لا
هذه ليست كالاولى ذيك فيها نص وهذه ليس فيها نص او لمست النساء - 01:45:44

فقط يحتاج الى او لمست الرجال ليس فيه نص. وليس فيه الاصل هنا عدم القياس. الاصل في نواقض لانها احكام شرعية وضعية
تبلي هذا. حكم شرعي وضعبي. حينئذ لا بد من دليل كما تقول هذا - 01:46:04
بحكم التكليف هذا حرام لا بد من دليل هذا واجب ولا بد من دليل هنا هذا ناقض هذا حكم شرعي واطعوي يحتاج الى دليل انتبه لهذا
لان بعضهم يظن هذه المسائل كأنها اشبه ما تكون باجتهادية. اجتهادية في الاستنباط من النص نعم. واما اجتهادية بان يوضع ناقض
ولم يأتي - 01:46:24

ولو بظاهره او اشارته او مفهومه يدل عليه عن اذن لا يقبل او تمسه بها قلنا عنه رواية لا ينقض مس للرجل وان قلنا ينقض لمسه لها
وهو ظاهر مفن يعني هذه الرواية. اي ينقض مسها للرجل بشهوة - 01:46:44

كعكشه لانه ناقض يستوي فيه الذكر والانثى. يستوي فيه الذكر والانثى كما قلنا مس الذكر ينقض. كذلك مس قبل قالوا هذا مثله لانه
ناقض فإذا كان ناقضا حينئذ لا فرق بين الذكر والانثى فيستوي فيه كما يقال البول - 01:47:04
والغائط والنوم يستوي فيه الذكور والإناث. لأنها ملامسة تنقض الوضوء. فاستوى فيها الذكر والانثى كالجمال كالجماع. قال احمد هي
شقيقة الرجل يعجبني ان تتوضأ ومراده وجوب الوضوء. او تمسه بفتح الميم وحكي ضمها والفتح اشهر تمسه بها يعني
بالشهوة. قال ومس حلقة دبر ومس - 01:47:24

حلقة دبر هذا داخل فيما سبق ولم يجعله ناقضا مستقلة. لماذا؟ وان كان يرى المصنف والمحشى انه من باب القياس يعني قيس على

مس الذكر ومس القبل والصواب انه عام انه داخل في عموم قوله من - [01:47:54](#)

مس فرجه فرج مأخوذ من الانفراج فيشمل الذكر ويشمل القبل ويشمل الدبر. لأن كل منها فيه انفراد ينفرج عند الحدث. وينقض

مس حلقة دبر لانه فرج لعموم قوله من مس فرجه - [01:48:14](#)

وهو المذهب انه ناقض وعنه لا ينقض ليس بناقض مس. الدبر. قال الخلال العمل عليه وهو الاشباه في قوله وحجه انه مس الدبر ليس ليس بناقض ليس بناقض. سواء كان منه او من غيره هذا كالحكم السابق. من مس فرجه - [01:48:34](#)

نقض وضوءه. ومن مس دبر غيره انتقض وضوءه. وقلنا اذا كان الحكم تعبدى لا يستوي الحكم فيختصر بماذا؟ يختص بميسى دبره هو لامس شعار وسن وظفر لو مس شعر المرء بشهوة لا ينتقض - [01:48:54](#)

ولو وجدت منه الشهوة لماذا؟ لانه قال او لامست النساء والمس انما يكون للبشر فعينت ما لم يكن بشر لا يشمله الحكم. فإذا مس شعرها ولو بشهوة لا ينقض الحكم. لا ينتقض الوضوء. وسن - [01:49:14](#)

وظفر لانهما في حكم المنفصل. ولانها ليست محلا للشهوة. السن هو الظفر ليست محلا للشهوة. لكن هذا قد لا في الشعر السن والظفر نعم ليست محلا للشهوة واما شأنه اظنه بعيد - [01:49:34](#)

لامس شعر وسن وظفر منه او منها. ولا المس بها يعني لو مسها هو بظفره لا يننقض وضوءه لا ينتقل وضوءه ولو مس بشعره ولو بشهوة قالوا لا يننقض الوضوء. اذا سواء كان منه او منها وقيل يننقض - [01:49:54](#)

مطلقا وهو وجه عند الشافعية لعموم الاadle. يعني لو مسها بظفره او سنه او مس ظفرها هي او شعرها او بشعرها يننقض مطلقا لعموم الاadle. وقيل يننقض ان كان بشهوة وهو مذهب المالكية والاadle ما مسباقا. وامرد - [01:50:14](#)

وامرد يعني ولا مس رجل لامر لمس رجل امرد الامردة قالوا هو من طرش شاربه ولم تنبت له لحية. هذا الامر قالوا هذا اذا مسه مسه بشهوة. حينئذ اختلقو هل يننقض - [01:50:34](#)

اولى سبب الخلاف هل هو اشباه بالانثى بالمرأة او بالرجل؟ فمن رجح انه اقرب الى الانثى قال حكم حكم الانثى. ومن رجح انه اقرب الى الذكر. قال حكمه حكم الذكر. لانه قال ومسه امرأة. اذا الماس - [01:50:54](#)

رجل والممسوس امرأة فلو مس الذكر ولو لشهوة هل يننقض الوضوء؟ لا يننقض لو مس امرأة ولو بشهوة لا يننقض الوضوء. لا يننقض الوضوء. مع انه لو كان الحكم معللا ان يقال بالسوية - [01:51:14](#)

لأنهم قالوا مساوا امرأة لشهوة مظنة للحدث. فإذا كان مظنة للحدث صار الحكم معللا. فحينئذ لو مس ذكر اخر بشهوة هو محل مظنة الحدث وهو خروج مني او مذمي. ولو مسست امرأة لان النفوس قد تكون - [01:51:34](#)

تتعلق الذكر بالذكر والانثى بالانثى. اذا الحدث او مظنة الحدث موجودة. فإذا كان الحكم معلنا اصلا له مضطرب. وكذلك الامر لو قيل بأنه اشباه الى الذكر ومسه بشهوة حينئذ الشهوة مظنة لخروج الخارج وهو المذمي او المني فالاصل انه يلحق - [01:51:54](#)

حكمي هذا على التسليم بان المس لشهوة يننقض الوضوء والا فالاصل انه ينفي مع الجميع. ولمس رجل لامرد ولو بشهوة هو المذهب وهو المذهب عند الحنابلة قال الشيخ وهو المشهور من مذهب الشافعي والقول الثاني في مذهب احمد وغيره انه - [01:52:14](#)

كمس النساء بشهوتهم. وهذا على المذهب الاول ان يكون صحيحا. فينتقد وهو المشهور من مذهب مالك. والتلذذ بمسه او لمسه حرام باجماع المسلمين. وكذا النظر اليه بشهوة فحيث وجد اللمس بشهوة تعلق الحكم بهذا الاصل. حيث وجد - [01:52:34](#)

بشهوة اذا قيل بان اللمس بشهوة يننقض الوضوء حيثما وجد تعلق به. لأن الحكم يدور مع التي وجودها وعدمه. واما ان يخص الحكم بلمس الذكر للانثى فقط وينفي عن الذكر للمرأة والذكر الامرد او الامر المرض للمرأة نقول لا الصواب لا اما ان يقال بأنه لا ليس - [01:52:54](#)

تبني ناقض مطلقا واما ان نقول بأنه ناقض مطلقا. ولا مع حائل ولا مع يعني لمس المرأة من وراء حائل لشهوة لا يننقض. وهو الصحيح من المذهب. لانه قال لمست لامست. واللمس انما يكون البشر - [01:53:14](#)

فإذا كان بينهما حائل لا يصدق عليه انه ماس كما قال ابن حزم الماس للثياب ليس ماسا ليس يعني لا يسمى ولا حكم مركب من

علتين عبر عنهما علتين او قل علة مركبة. جزء وجزء ما في بأس - [01:53:34](#)

لمس مع الشهوة. لو وجدت الشهوة دون اللمس مباشرة انتفى الحكم لا نقضى. ان وجد اللمس بدون شهوة الحكم لو ولد حائل ولو كان رقيقا خلافا لمالك لو وجد حائل يكون مثلا ثياب رقيقة ولمس بشهر - [01:53:54](#)

قالوا هذا لا يعتبر ناقضا لماذا؟ لانتفاء اللمس. لأن الحكم مركب على علة. ولا مع حائل وهذا المذهب ومذهب الشافعية. لأن اللمس اذا اطلق يراد به البشرة اي دون حائل. واما مع الحائل فهو للمس - [01:54:14](#)

ثياب المرأة ولمس او لمس ثياب المرأة لا يعتبر ناقضا من نواقض الوضوء. بل لمس البشر هو الذي يعتبر ناقضا من نواقض الوضوء ولان العلة مركبة لمس مع شهوته. ولا مع حائل انه لم يمس البشر. وهذا هو الصحيح - [01:54:34](#)

من من المذهب كما لو وجدت من غير لمس شيء لمس شيء وقيل ينقض مطلقا انه يصدق عليه انه لمس قرأ واللذة موجودة على الحائل كما هي دون الحائل. كما هي دون دون لكن هذا مخالف للناس. لأن النص قال لمست - [01:54:54](#)

ولو جوزنا هنا لو مع حائل لقلنا بالنقض هناك لمس الذكر ولو مع حائل ولو مع حائل والصواب انه لا ولا ملموس بدنه ولو وجد منه شهوة ذakra كان او انثى. يعني لا ينتقض وضوء ملموس - [01:55:14](#)

قلنا لمس الرجل للمرأة بشهوة. من الذي ينتقض وضوءه؟ عندنا لامس ملموس الخامس هو الذي ينتقض وضوءه لورود النص والملموس لا ينتقض وضوءه. ولو وجد شهوة ولو وجد شهوة كذا قالوا ولا ينتقض - [01:55:34](#)

الوضوء ملموس بدنه ولو وجد منه يعني من اللامس شهوة لأن النص ورد في النقض في اللامس اختص به كلام الذكر. ولأن الشهوة من اللامس اشد منها في الملموس وامتنع القياس. امتنع القياس - [01:55:54](#)

وان انتقض وضوء لامس وهو المذهب يعني يقال بان الملموس بدنه لا ينتقض مع القول بكون اللامس قد انتقض وضوءه. الجهة منفكة. الجهة منفكة. اللامس وجد فيه الشرط وهو مع شهوة والملموس ما ولد فيه شرط انه ليس ملامس هو ملموس وجاء النص في اللامس لا في الملموس. اذا افترقا والقياس - [01:56:14](#)

هنا ممتنع. القياس ممتنع. ذakra كان او انثى. ومحل الخلاف الملموس اذا قلنا ينتقض وضوء اللامس فاما اذا قلنا لا ينتقض فالملموس بطريق اولى يعني متى تأتي هذه المسألة على المذهب واما غيره - [01:56:44](#)

ممن رجح ان الممس المرأة بشهوة لا ينتقض فمن باب اولى الملموس. لا خلاف فيه. انه لا نص فيه مقاييس على الماس لا يصح لفطرة شهوته. اللامس اشد يكون والقياس ممتنع. والرواية الثانية ينتقض وضوءه ايضا - [01:57:04](#)

ايضا اللامس والملموس. لأن ما ينتقض بالتقاء البشرتين يستوي فيه اللامس والملموس كالجماع. وال الاول هو وهو المذهب هو المذهب صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [01:57:24](#)